الفصل الثامن

الحرب على أبواب مصر

مظاهرات لمصلحة الوزارة والإنجليز – حل مجلس النواب – موقف الأحزاب المعارضة من الانتخابات ينتهى إلى مقاطعتها – الانتخابات لمجلس الشيوخ وإلغاء التعيينات التى أجرتها وزارة سرى (باشا) – اعتقال على (باشا) ماهر ومحمد (باشا) طاهر – الألمان يتقدمون فى صحراء مصر – خطر إغراق غرب الدلتا وإحراق آبار البترول – موقف رئيس الوزارة من هذا الأمر – مكرم عبيد (باشا) يقصى من الوزارة وينضم إلى المعارضة – دقة الموقف الحربى وتطوره عند العلمين – تراجع الجيش الألمانى – استجواب الرقابة على الصحف فى مجلس الشيوخ – حادث القصاصين – صلة الملك بالوزارة ، وبالمعارضة – مؤتمر القاهرة يحضره « الثلاثة الكبار » – المعارضة تتجول فى مديرية المنوفية – الكتاب الأسود والاستجواب الخاص به – مكرم (باشا) عبيد يفصل من مجلس النواب ثم يعتقل – الحرب فى أوربا – ألمانيا فى طريق الانهيار – الملك يقيل الوزارة ويعهد إلى أحمد ماهر (باشا) فى تأليف الوزارة الجديدة .

تولت وزارة النحاس (باشا) الحكم وموقف قوات الإنجليز وحلفائهم بالغ من الدقة مبلغاً جعل كثيرين يؤمنون بأن مصير الحرب سيتقرر فى دلتا النيل ، وبأن القائد الألمانى الظافر رومل سيدحرهم ، وسيتقدم إلى الإسكندرية وإلى القاهرة ثم يستمر فى مطاردتهم حتى تلتقى جيوشه ، عن طريق فلسطين وسورية ولبنان ، بالجيوش الألمانية التى احتلت اليونان وكريت .

على أن الجماهير التى كانت تقوم بالمظاهرات قبيل استقالة سرى (باشا) منادية : « تقدم يا رومل » ما لبثت حين تألفت وزارة النحاس أن نسيت رومل ، وأن انقلبت تحيى الوزارة الجديدة وتظهر من الابتهاج بولايتها الحكم ما أثار عجب الأجانب وإعجاب السفير البريطانى والجالية البريطانية بأسرها ؛ فقد دلت مظاهرات الابتهاج هذه على أن للوفد من القدرة على توجيه المظاهرات ما مكنه من أن يقلب المأساة عيداً ، ومن أن يحول التيار المتدفق المعادى لإنجلترا فيجعله بين عشية وضحاها تياراً متدفقاً يظاهر إنجلترا . ولقد بلغ الأمر من ذلك أن ذهب سير ما يلز لامبسون إلى رياسة مجلس الوزراء فى زيارته التقليدية لرئيس كل وزارة جديدة ، فاستقبل الجمهور هذا السفير البريطانى ، بطل مأساة ٤ فبراير ، بترحيب وتهليل وإكبار ، حتى لقد رفعوه على أكتافهم مبالغة فى الحفاوة به . وبدأ أنصار الوفد

يذكرون فى كل مكان أن قبول النحاس (باشا) تأليف الوزارة ، نزولا على حكم الإنذار البريطانى ، عمل وطنى جليل قصد به رئيس الوفد إلى إنقاذ عرش مصر ، بل إلى إنقاذ استقلالها . وما كان لجريدة من الجرائد أو لخطيب من الخطباء أن ينقض هذا الكلام أو يرده على أصحابه ، لأن الأحكام العرفية والرقابة على الصحف منعت كل كلام فى هذا الموضوع ، ولأن النحاس (باشا) بادر حين ألف الوزارة إلى تأجيل البرلمان تمهيداً لحله ، فامتنع بذلك على أعضائه أن يتكلموا . ولو أنه لم يفعل لما استطاعوا الكلام فى هذا الجو الذى نشره الإنذار البريطانى فى البلاد : جو الإرهاب العرفى الذى بلغ من الشدة والقسوة أعظم مبلغ .

على أن الناس بدءوا بعد أيام يتناقلون الأحاديث عما وقع ، وبدأ بعضهم يتساءلون : أأحسن الحرس الملكى إذ لم يقاوم القوات البريطانية حين حاصرت القصر ؟ . . . وهل أحسن الجيش المصرى المقيم على مقربة من القاهرة حين لم يتحرك ؟ . . وكأنما شعر هؤلاء العسكريون أن واجبهم كان يقتضيهم أن يتحركوا وإن كان لهم من العذر القائم أن رؤساءهم لم يصدروا إليهم أمراً بذلك . وكان تساؤل الناس وشعور الجيش مدعاة لتحريك عواطف هؤلاء وأولئك .

وقد برزت هذه العواطف بوضوح يوم عيد ميلاد الملك فى ١١ فبراير سنة ١٩٤٢ ، أى بعد أيام خمسة من تأليف الوزارة ؛ فقد حرص الوفد يومئذ على تحريك العناصر الوفدية لتبدى من الابتهاج بهذا العيد ما لعله يسدل ستاراً على المأساة التى وقعت فى ٤ فبراير . وقد تحركت هذه العناصر بالفعل تهتف بحياة الملك وحياة النحاس (باشا) . لكن جماهير تزيد أضعافاً مضاعفة على هذه العناصر الوفدية ، وفرقة من الجيش ذهبت إلى القصر واجتمعت فى ميدان عابدين تحيى الملك فى هذه المناسبة ، وتعلن فى صمت أبلغ من كل كلام وكل هتاف عدم رضاها عما حدث ، وولائها الصادق لصاحب العرش الذى وجه الإنجليز إليه الإنذار أن يعهد إلى النحاس (باشا) بتأليف الوزارة أو يتحمل التبعة شخصياً إن لم يفعل .

بذلك انتشر الشعور بأن الوزارة القائمة ليست موضع الرضا من الشعب ، وليست موضع الرضا من صاحب العرش . لكن هذا الشعور لم يغير من الواقع شيئاً . لقد كانت الحرب يومئذ فى مرحلة من أدق مراحلها ، وكانت القوات البريطانية والقوات الحليفة يواجهون فى طرابلس وبرقة وفى صحراء مصر موقفاً بالغاً غاية الدقة . فلتكن الأحكام العرفية الصارمة خير متحكم فى عواطف الشعب وشعوره . إنما تولت الوزارة الحكم لتكفل بقاء مصر قاعدة آمنة للقوات البريطانية المحاربة ، فلا بد لها من أن تلجأ لكل وسيلة كى تحقق

هذه الغاية ، معتمدة على تأييد الإنجليز وتأييد قواتهم المنتشرة فى العاصمة وفى كل أرجاء البلاد .

أشاع هذا الجو القلق بل الفزع فى نفوس معارضى الوزارة . فهؤلاء المعارضون قد تولوا الحكم أربع سنوات متعاقبة ، من أول يناير سنة ١٩٣٨ إلى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . وقد دأبت الحكومات الوفدية ، كلما تولت السلطان ، على أن تعصف بخصومها ، فتنكل بالموظفين الذين تقوم الشبهة فى ولائهم للوفد ، وتفصل العمد ومشايخ البلاد الذين لا يدينون بالوفدية ، وتكل للجان الوفد فى الأقاليم ولأعضاء البرلمان الوفديين سلطان الحكم كله ، يولون ، ويعزلون ، ويعاقبون ، ويثيبون ، وليس لرجال الإدارة إلا أن ينفذوا ما يطلب رجال هذه اللجان وأعضاء البرلمان تنفيذه . فإذا كان ذلك ديدنهم حين يكون السلطان للدستور وللقانون ، فماذا عسى يصنعون والسلطان للحكم العرفى ، ولرئيس الوزارة الحاكم المطلق القائم على تنفيذ الحكم العرفى . لذا اضطرب معارضو الوفد وتوقعوا ألواناً من النكال لم يسبق لهم بمثلها عهد

أذكر يوماً كنت فيه بمصر الجديدة أزور عبد العزيز فهمى (باشا) رئيس الأحرار الدستوريين ، فإذا جماعة من رجال الحزب يحدثونه فيما يتوقعون أن يصيبهم من حكومة الوفد وعسفها وبطشها . وجعل كل منهم يقص عليه ما يخشى أن يضيق به صدره . وبعد أن سمع الرجل الشيخ المجرب لمخاوفهم أجابهم فى إيجاز بكلمة طالما سمعتها ، لكنها لم تنقش فى صدرى ولم تثبت فى ذهنى بمثل العمق الذى نقشت به يومئذ . قال الرجل : لا تجزعوا . « الفلك ما اتسمرش » . سمعت هذه الكلمة فذكرت لسماعها ما طالما سمعته وقرأته وقلته من مثلها . الفلك دوّار ، والدنيا دول ، ويوم لك ويوم عليك ، والدهر قُلَّب ، وكثير غيره مما يجرى هذا المجرى . لكن شيئاً من هذه العبارات لم يأخذ بمجامع نفسى ما أخذت كلمة عبد العزيز فهمى فى هذه المناسبة .

فقد أثارت أمامى صورة من ماضينا السياسى منذ أعلنت مصر استقلالها فى سنة ١٩٢٢ ، فرأيت الفلك بالفعل دواراً خلال هذه السنوات العشرين ، على نحو لا يصح معه لإنسان أن يجزع أو أن يتوهم أن لشىء تحت سماء مصر صفة الثبوت . فى هذه السنوات العشرين تقلبت على مصر عشرون وزارة بل أكثر من عشرين وزارة ، إذا حسبت تعديل الوزارة باستقالتها وتأليف رئيسها وزارة أخرى دورة جديدة من دورات الفلك . أما والأمر كذلك ، ففيم الجزع ومم الخشية ؟ ولن تزيد وزارة النحاس هذه على غيرها من الوزارات ، ولن تكون أطول عمراً . وهى إن تسرف فى استغلال الحكم العرفى فلعل ذلك يكون من بواعث القصر فى حياتها .

لكن هذا الشعور ، الذى خالج نفسى وبعث إليها الطمأنينة، لم يخالج نفوس كثيرين من الأحرار الدستوريين ، وبخاصة حين استصدرت الوزارة مرسوماً بحل مجلس النواب ، وحين تحدث الناس بأن لها اتجاهاً خاصاً إزاء مجلس الشيوخ . هنالك فكر بعض إخواننا يريدون أن يلتمسوا الوسيلة للتفاهم مع الوزارة على الانتخابات . صحيح أنها تألفت نتيجة إنذار ظالم معتد على استقلال الوطن أنكرناه وننكره . ولكن هذا البعض رأى أنه لا محيص لنا من هذا التفاهم ، إذا أردنا أن نخوض المعركة الانتخابية فى هذا الجو المسمم بالأحكام العرفية البالغة فى تقييد الحرية وفى تهديد الأفراد والجماعات أعظم مبلغ . وكنت أشعر أن السعى لأى تفاهم يتنافى مع كرامة حزبنا ، وأن الظروف التى تألفت فيها هذه الوزارة القائمة تجعل هذا المسعى متنافياً مع كرامة الوطن . لذلك اعتذرت فلم أشترك مع الساعين فى مسعاهم . وقد حاول بعضهم إقناعى بأن ما بينى وبين بعض ذوى النفوذ فى الوفد من حسن الصلة ، وفى مقدمتهم مكرم عبيد (باشا) ، قد يكون ذا فائدة للحزب ، فاعتذرت كرة أخرى ، ثم توقعت ألا يصيب مسعاهم أى حظ من النجاح .

وصح ما توقعت ، فقد نقل إلينا إبراهيم (بك) الطاهرى أنه قابل مكرم عبيد (باشا) وزير المالية وسكرتير الوفد ، وأنه حاول إقناعه بأن يترك الوفد للمعارضين ثلث مقاعد مجلس النواب يرشحون فيها من غير منافسة ، وأن مكرم (باشا) وعده بأنه سيقنع النحاس (باشا) بقبول هذا العرض ، ثم التقى الرجلان مرة أخرى فذكر مكرم (باشا) أن رئيس الوفد متمسك بأن تزيد أغلبية الوفد على ثلاثة الأرباع من أعضاء المجلس ليضمن كل الأغلبيات المقررة فى الدستور ، ومنها أغلبية الثلاثة الأرباع التى يفرضها الدستور لإسقاط عضوية النائب بأية حجة تراها هذه الأغلبية ، وأن النحاس (باشا) لم يقبل مطلقاً أن ينزل عن رأيه فى هذا الأمر .

وتداول إخواننا الرأى ، ورفضوا المضى فى هذا المسعى ، اقتناعاً منهم بأن النحاس (باشا) إنما حرص على أن تكون له الأغلبية التى يسقط بها العضوية عن النائب حتى لا يجرؤ نائب على إثارة مسألة تضيق بها الحكومة ، وحتى لا يجرؤ نائب بخاصة على أن يثير ما حدث فى ٤ فبراير من غير أن يتعرض لإسقاط عضويته فى المجلس .

ونظر المجتمعون من الأحرار الدستوريين بعد هذا الرفض فى موقف الحزب من الانتخابات ، فأشار بعضهم بمقاطعتها لأنها تجرى فى ظل الأحكام العرفية . وذكرت لهذه المناسبة أن الأحكام العرفية البريطانية كانت معلنة فى مصر سنة ١٩٢٢ ، فلما اعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ذكرت فى الكتاب الذى رافق هذا الاعتراف أنها

مستعدة لرفع هذه الأحكام العرفية متى أصـدرت مصر قانوناً للتضمينات يصحح ما اتخذ من الإجراءات فى ظل الأحكام العرفية ، فإذا لم يصدر هذا القانون ثم جرت الانتخابات لإقامة حكومة برلمانية فى مصر رفعت إنجلترا أحكامها العرفية فى كل ما يتصل بالانتخابات ، واقترحت لذلك أن نطلب إلى النحاس (باشا) رفع الأحكام العرفية فى أثناء المعركة الانتخابية وفى حدودها ، فإن هو فعل خضنا معركة الانتخاب ، وإن لم يفعل كان لنا رأى آخر .

أقر المجتمعون هذا الرأى ، وانتدبنا إبراهيم دسوقى أباظة (باشا) وأحمد عبد الغفار (باشا) ليبلغوه النحاس (باشا) . وقابل الرجلان رئيس الوزارة وأبلغاه قرار الحزب وطلبا إليه أن تكون المعركة الانتخابية حرة تعقد فى أثنائها الاجتمـاعات وتلقى خلالها الخطب ، يقول فيها كل مرشح وكل ممثل لحزب ما يروق له أن يقوله ، وضرب الرجلان مثلا أن يشرح من شاء ما حدث يوم ٤ فبراير ، وكيف تألفت الوزارة بعد إحاطة قصر عابدين بالدبابات ، فرفض النحاس (باشا) ما طلبا فى حماسة ومن غير تردد ، وأفهمهما أنه لن يسمح بشىء منه . وعاد الرجلان فأبلغانا فى اجتماع عقدناه ما دار بينهما وبين رئيس الوزارة . عند ذلك قررنا فى غير تردد مقاطعة الانتخابات .

وكان طبيعياً ألا يعبأ النحاس (باشا) بهذا القرار ، بل كان الطبيعى أن يغتبط به ، وأن يغتبط بأن اتخذت الهيئة السعدية قراراً بعدم الاشتراك فى الانتخابات كذلك . فمثل هذه القرارات تعاون على ألا تكون فى المعركة الانتخابية دعاية حزبية ، وأن يسود المعركة جو هدوء يعاون على أن تظل مصر قاعدة آمنة للقوات الحربية البريطانية ، فلا يذكر فيها شىء عن حادث ٤ فبراير ، ولا يتحدث فيها متحدث عن موقف مصر من الحرب ومطالبها بعدها .

مع هذا لم تكتف الحكومة بأن خلا الجو لمرشحيها ، بل خشيت أن يكون بين من يتقدمون مستقلين من ينافس مرشحيها ويفوز عليهم . لذلك لجأت إلى تعديل الدوائر الانتخابية تعديلا يلائم أهواء أنصارها . وتعديل الدوائر الانتخابية من الوسائل التى لجأت إليها الوزارات المختلفة متذرعة بحجة أو بأخرى ، وغايتها الحقيقية « إقفال » الدائرة على مرشح بذاته . وقد اجتمعت بوزارة الداخلية لجنة برياسة وزير الأشغال ، عثمان محرم (باشا) ، تولت هذا التعديل ، وجعلت تسمع لاقتراحات المرشحين . ولما كانت الأحزاب قد قاطعت الانتخابات ، فقد كان طبيعياً ألا يعنى بهذا التعديل إلا أنصار الحكومة أو من يلتمسون نصرتها من المستقلين .

وليس تعديل الدوائر هو الوسيلة الرئيسية التى تتحكم بها الوزارة القائمة فى مصير الانتخابات ، بل هناك كذلك عمد البلاد ومشايخها . هؤلاء العمد والمشايخ هم الذين

يوجهون الناخبين الوجهة التى تريدها الحكومة القائمة . فهم يتلقون الوحى من رجال الإدارة ، مديرين ومأمورى مراكز ومعاونى بوليس وغيرهم ، وهم يدلون إلى الناخبين برغبتهم فلا يخالف الناخبون هذه الرغبة حرصاً على مصالحهم ، وعلى طمأنينتهم من بعد .

ولم تكن عناية الوزارة بفصل العمد والمشايخ الذين يؤازرون خصومها فى الأرياف ، وتعيين العمد والمشايخ الذين يناصرونها ، بأقل من عنايتها بتعديل الدوائر الانتخابية .

وثمَّ خطوة ثالثة لها أثرها الفعال فى الحركة الانتخابية كانت موضع عناية الوزارة كذلك . تلك تعيين رؤساء اللجان التى تتولى الإشراف على عملية الانتخابات من الموظفين أنصارها . فرؤساء هذه اللجان هم الذين يفضى إليهم الناخبون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة سراً بأسماء من ينتخبونهم . والناخبون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة يكادون يبلغون السبعين فى المائة من مجموع الناخبين . فإذا أضفت إلى هذا أن كثرة الذين يقرءون ويكتبون لا يتقدمون إلى صناديق الانتخاب ، أيقنت بما للجان من أثر فى توجيه نتيجة الانتخاب .

ولا حاجة للإشارة إلى ما لنشاط الإدارة ليلة الانتخاب ، ونشاط رجالها يوم الانتخاب ، من أثر فى هذه النتيجة . وهذا النشاط هو الذى يصد الأكثرين من المثقفين وذوى الرأى عن الاشتراك فى عملية الانتخاب ، اقتناعاً منهم بأن رأى الحكومة أكبر أثراً فى نتيجة الانتخاب من رأى الشعب ومن رأى الناخبين .

كان النحاس (باشا) مطمئناً إذن إلى نتيجة الانتخاب لمجلس النواب ، وأنه سيفوز على أثر إعلانها بإجماع المجلس ، لا بأكثريته الساحقة الماحقة وكفى . ولكن ماذا يكون موقف مجلس الشيوخ ؟ إنه يخشى أن تواجهه فيه أكثرية معارضة ؛ ففيه عدد كبير من المستقلين الذين يحرصون على أن تجرى أمور الحكم رخاء لا تعثر فيها ولا اضطراب . وكان فى مقدوره أن يعتمد على هؤلاء المستقلين لتكون له أكثرية تؤازره . لكنه حرص مع ذلك على أن يهز هذا المجلس هزة تقنع أعضاءه بأن الأمر فى البلاد بيد الوزارة لا بيدهم ، وأنها تستطيع أن تكون صاحبة الكثرة الصريحة المستقلة عن هؤلاء المستقلين ، فلا يقدر أحدهم على أن يواجهها بما لا تحب .

وكان يسيراً أن يبلغ النحاس (باشا) هذا الغرض من غير رجة لا مسوغ لها . فمنذ أشهر رأت وزارة سرى (باشا) أن جو الحرب والأحكام العرفية لا يسمح بإجراء انتخابات للتجديد النصفى لمجلس الشيوخ . أما وقد قرر النحاس (باشا) حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة ، فقد كان طبيعياً أن يجرى التجديد النصفى لأعضاء الشيوخ المنتخبين الذين أنهت

القرعة مدتهم ، وأن يفوز الوفد من طريق هذا الانتخابات بما يكفل له كثرة مطلقة فى المجلس بعد أن قاطعت الأحزاب والهيئات الأخرى الانتخاب . ويومئذ لا يؤاخذه أحد وتتحقق غايته وتقوم فى المجلس أكثريته .

لكنه رأى هذا التصرف غير كاف لإحداث الأثر الذى يريد إحداثه . فلا بد من قارعة تلفت إليه نظر البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، ويفهم معها الجميع أن الأمر كله بيد الوزارة ، وأن الهيئة التشريعية العليا فى البلاد بيد الوزارة كذلك . ولذا استصدر مرسوماً بإلغاء التعيينات التى أجرتها وزارة سرى (باشا) فى ٧ مايو سنة ١٩٤١ بحجة أن التعيين مكمل للانتخاب ، وأنه لذلك يجب أن يتم بعد الانتخاب لا قبله ، فإذا لم يجر انتخاب وجب ألا يجرى تعيين ، ووجب أن تمد مدة الشيوخ المعينين ، كما تمد مدة الشيوخ المنتخبين .

أسلفنا فى الفصل السادس حجة وزارة سرى (باشا) فى أن تأجيل انتخاب الشيوخ بسبب الحرب والأحكام العرفية لا يمنع من تعيين المعينين ، لأن الدستور يجعل مدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنوات لا يجوز أن تزيد إلا لظرف قاهر ، ولكنه لم يعلق تعيين المعينين على أى اعتبار خاص بالمنتخبين ؛ وأن ما يقال من أن الحكمة فى التعيين هى تحرى الكفايات التى لم يسفر عنها الانتخاب إنما هو اعتبار فقهى وليس نصاً تشريعياً ، وأن الاعتبار الفقهى لا يكفى لوقف إعمال النص التشريعى . أما والدستور يوجب التجديد النصفى ، فمن حق الوزارة ومن واجبها أن تجرى التعيينات سواء سمحت الظروف بإجراء الانتخابات أو لم تسمح بإجرائها .

كان على زكى العرابى (باشا) وزيراً للمواصلات فى وزارة النحاس (باشا) . وقد عارض فى استصدار مرسوم بإلغاء تعيينات الشيوخ التى أتمتها وزارة حسين سرى (باشا) حين عرض الأمر على مجلس الوزراء . وكانت حجته فى الاعتراض أن السلطة التنفيذية استنفدت حقها بإجراء التعيين ، وأن الوزارات المتعاقبة يكمل بعضها بعضاً ، فهى السلطة التنفيذية المتصلة وإن اختلفت أشخاصها ، وعلى ذلك لا يجوز لوزارة أن تنقض ما أتمته وزارة أخرى فى حدود حقها المشروع بالدستور أو بالقانون . لكن مجلس الوزراء لم يأخذ بهذه الحجة واستصدر المرسوم الذى أشرت إليه .

وقد أثبت العرابى (باشا) رأيه هذا فى مقال نشره بمجلة القانون والاقتصاد ، وإن لم يرتب على هذا الرأى نتيجته العملية فيما يتعلق بمركزه فى الوزارة .

كنت أنا بين الشيوخ الذين أخرجتهم القرعة وأعيد تعيينهم بمرسوم ٧ مايو سنة ١٩٤١ فى

عهد وزارة سرى (باشا) . فلما ألغت وزارة النحاس (باشا) مرسوم هذه التعيينات خاطبنى حسنين (باشا) رئيس الديوان الملكى يعرض علىّ إعادة تعيينى فقبلت ، ولم يمنعنى من القبول أن الحزب قاطع الانتخابات ، لأن الأسباب التى أدت إلى مقاطعة الانتخابات لا تدعو إلى مقاطعة التعيين ، ولأننى رأيت فى هذا التعيين استمراراً لعضويتى التى قررها مرسوم سرى (باشا) ، كما قدرت أن منبر البرلمان هو وحده الذى يستطيع الإنسان أن يدلى من فوقه برأيه فى ظل الأحكام العرفية القاسية القائمة فى ذلك الظرف العصيب الرهيب .

وتمت انتخابات المجلسين وانعقد البرلمان وعادت الحياة النيابية سيرتها ، ولكن بأغلبية مطلقة للوزارة الوفدية فى كل من المجلسين ، وفى جو من الرعب الذى لابس مأساة ٤ فبراير ، والذى بَثَّ فى كثير من النفوس الفزع والوجل .

وبعد قليل من انعقاد البرلمان وقع حادث زاد النفوس فزعاً ووجلا .

ذكرنا فى الفصل السادس أن الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس مجلس النواب تلا على المجلس بياناً ذكر فيه أن وزارة سرى (باشا) تذرعت بالأحكام العرفية واعتدت على الحصانة البرلمانية إذ فتشت منزل أحد النواب ، وأن المجلس يومئذ برم بما حدث من ذلك برغم البيان الذى ألقاه رئيس الوزراء وقال فيه إن المنزل الذى تم تفتيشه لم يكن مملوكاً للنائب الذى تحدث رئيس المجلس عنه ، بل كان مملوكاً لجده لأمه ، وأن هذا البرم كان له أثره إذ عدل سرى (باشا) وزارته وأدخل فيها وزراء من الهيئة السعدية التى يرأسها الدكتور ماهر (باشا) .

وأشرنا فى ذلك الفصل السادس كذلك إلى أن السفير البريطانى طلب إلى حسن صبرى (باشا) ثم طلب إلى حسين سرى (باشا) ، أن يعملا على الحد من نشاط على (باشا) ماهر السياسى ، وأن الرجلين لم يستجيبا لهذا الطلب على خلاف فى الطريقة التى اتبعها كل منهما لهذه الغاية .

وقد عاد السفير البريطانى فطلب إلى النحاس (باشا) ما كان قد طلبه إلى حسن صبرى (باشا) وإلى حسين سرى (باشا) . أترى يصنع رئيس الوزارة التى جاءت وليدة الإنذار البريطانى صنيع أى من هذين الرجلين ، فيلتمس العذر من عدم قبول ما طلبه السفير ؟ لقد كان على ماهر (باشا) مقيماً بمزرعته بالقصر الأخضر ، على مقربة من الإسكندرية ، حين أبلغ النحاس (باشا) هذا الطلب . وقد رأى النحاس (باشا) أن خير وسيلة لإجابة رغبة السفير من غير أن يحدث ضجة ، أو يثير لدى الرأى العام ثائرة ، أن يلزم على ماهر (باشا)

بالإقامة حيث هو ، فلا يبرح القصر الأخضر. وأبلغ هذا الأمر إلى على (باشا) وأرسلت قوة عسكرية أحاطت بالمزرعة وأمرت بمراقبة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزارة السابق ، أول حاكم عسكرى فى مصر ، حتى لا يخرج من المكان الذى أمر بالإقامة فيه أو يحاول الخروج منه .

لم يطق على (باشا) أن يذعن لهذا الأمر وفكر فى الوسيلة للخلاص منه . ولما كان عضواً بمجلس الشيوخ فقد ظن أن الحصانة البرلمانية تحميه ، وأنه إن استطاع أن يصل إلى المجلس ، وأن يرفع إليه أمره ، صدر قرار المجلس بأن الأحكام العرفية لا تسوغ الاعتداء على الحصانة البرلمانية . لهذا تحايل حتى استطاع أن يفلت من حراسه ، وجاء إلى القاهرة من الطريق الصحراوى ، ونزل بيت زميله فى وزارته الأستاذ مصطفى الشوربجى (بك) المحامى وعضو مجلس الشيوخ . وعلم النحاس (باشا) بما حدث وعرف مقر على ماهر (باشا) فآثر الحيطة حتى لا يعتدى على حصانة منزل الشوربجى (بك) ، وأمر البوليس بانتظار على (باشا) ماهر والقبض عليه متى خرج من المنزل . لكن على (باشا) خرج ، وركب مع الشوربجى (بك) فى سيارته ، وذهب إلى فناء وزارة الأشغال كى يتخطاه إلى حرم مجلس الشيوخ . وهنا استوقفه رجل البوليس المكلف بتعقبه وحاول منعه من دخول المجلس ، فدفعه على (باشا) ودخل حرم الشيوخ . وأغلب الظن أن مهابة رفعته وماضيه الطويل حالا بين رجل البوليس والتشبث بالقبض عليه .

وعرف محمد (بك) محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ما حدث فتجاهله وفتح الجلسة وكأن لم يكن شىء .

وحضرت الجلسة يومئذ وليس لى علم بشىء من أمر على (باشا) ماهر مطلقاً . ولم يذكر لى الرجل شيئاً برغم أننى كنت أتولى زعامة المعارضة . وبدأ المجلس ينظر جدول أعماله وتليت الرسائل ، فلم يرد فى شىء منها ما يشير إلى اعتقال على (باشا) ماهر بالقصر الأخضر ، ولا إلى مجيئه إلى القاهرة ، ولا إلى أى مما يشعر المجلس بأن هناك اعتداء وقع على أحد أعضائه وأهدر حصانته . فلما أريد الانتقال إلى الأسئلة والاستجوابات وتقارير اللجان وسائر مواد الجدول ، وقف على ماهر (باشا) يريد الكلام . لكن رئيس المجلس منعه منعاً عنيفاً بحجة أن ما يريد الكلام فيه لم يرد فى جدول الأعمال . ودهش أعضاء المجلس جميعاً لهـذا المنع ، وتساءلوا فيما بينهم : ما عسى يريد على (باشا) ماهر أن يقول ؟ ! . . وأسرع رئيس المجلس فى عرض مواد الجدول على المجلس حتى فرغ منها ورفعت الجلسة .

رفعت الجلسة فى جو يسوده الوجوم . فقد بدأ أعضاء المجلس وموظفوه ، وبدأ

الصحفيون ، يتحدث كل منهم بما رأى وسمع ، ويذكر بعضهم اعتقال على (باشا) بالقصر الأخضر ، وخفيته فى مغادرته إياه إلى القاهرة ، ونزوله بمنزل الشوربجى (بك) ومقاومته رجل البوليس الذى حاول منعه من دخول المجلس ، وبدأ العارفون يتحدثون عن العلاقة المتينة بين رئيس المجلس ، محمد (بك) محمود خليل ، وعلى ماهر (باشا) ، وكيف منع رئيس المجلس على (باشا) من الكلام تمسكاً باللائحة وحرفيتها ، مع ما كان لعلى (باشا) من أياد على محمد (بك) محمود خليل هى التى رشحته لرياسة المجلس والاستمرار فى هذه الرياسة أربع سنوات . وسمعت أنا أطرافاً من هذا الحديث لم أقف عندها ليقينى أننى لا أستطيع فى الأمر شيئاً .

علمت من بعد أن على (باشا) لم يرد أن يبرح المجلس بل أقام به محتمياً بحرمه ، وأن عبد القوى أحمد (باشا) ، وزير الأشغال فى وزارة على (باشا) ماهر الأخيرة ، ذهب بعد الجلسة إلى محمد (بك) محمود خليل فى غرفة رياسة المجلس وقص عليه ما أصاب على (باشا) ماهر ، وطلب إليه بوصفه رئيس المجلس أن يحمى الرجل وهو عضو فى المجلس ، وأن محمد (بك) أبدى أنه لا يملك شيئاً خارج حدود المجلس . وقد بقيت هذه المحادثات زمناً قيل إن أسلاك التليفون المتصلة بالمجلس قطعت فى أثنائه ، وإن على (باشا) ماهر طلب إليه بعد انصراف الرئيس أن يغادر المجلس ، فلما غادره قبض البوليس عليه ليذهب به إلى معتقل جديد لا يستطيع مغادرته كما استطاع مغادرة القصر الأخضر .

نشر هذا الحادث فى النفوس الفزع والرعب . فإذا كان رؤساء الوزارات السابقون يقبض عليهم ويعتقلون وهم من أعضاء البرلمان ، فذلك النذير لكل مصرى بأنه معرض لمثل هذا المصير . وإذا كان رؤساء مجلس الشيوخ والنواب لا يدافعون عن حصانة أعضاء المجلسين فمن ذا الذى يدافع عن هذه الحصانة ؟ ! وأدى هذا الرعب وهذا الهلع إلى توجيه كثيرين اللوم إلى رئيس مجلس الشيوخ لأنه منع على (باشا) ماهر من الكلام . وزاد بعضهم على اللوم اتهام الرجل بأنه أنكر جميل على (باشا) ماهر عليه ، وأن واجبه كان يقتضيه أن يستقيل من منصبه احتجاجاً على اعتقاله . بل لقد ذهب بعضهم إلى القول بأن محمد (بك) محمود خليل إنما صنع ما صنع لأن مدة رياسته المجلس كانت تنتهى بعد أسابيع من هذا الحادث ، وأن حرصه على أن تجدد الحكومة رياسته هو الذى دفعه إلى أن يتصرف كما تصرف .

ودافع محمد (بك) محمود خليل عن تصرفه فى منع على (باشا) ماهر من الكلام بأنه

إنما كان ينفذ لائحة المجلس ، إذ تقضى بألا ينظر المجلس أمراً غير وارد بجدول الأعمال ، وأنه كان فى مقدور أى من أصدقاء على (باشا) ماهر الأعضاء بالمجلس ممن كانوا يعرفون ما تم معه أن يقدموا استجواباً قبيل الجلسة ، وأنه كان مضطراً عند ذلك بحكم اللائحة أن يعرض هذا الاستجواب لتحديد موعد للمناقشة ، وكان يسيراً عند تحديد الموعد ذكر الحصانة واعتداء الحكومة عليها .

بعد اعتقال على (باشا) ماهر قدم مصطفى الشوربجى (بك) استجواباً عما حدث فى الأسبوع الذى تلاه . وتكلم فى هذا الاستجواب جلستين متواليتين ، حاول أن يثبت خلالهما أن اعتقال الأفراد وإهدار حريتهم على هذا النحو ليس مما يجيزه قانون الأحكام العرفية ، وأن يدلل على خطورة هذا التصرف ونتائجه فى حياة البلاد بأن شيئاً من مثله لم يحدث فى إنجلترا ولا فى غيرها من البلاد المحاربة بالفعل ، والتى تعتبر الحرب مسألة حياة أو موت بالنسبة لها ، وأن امتداد الاعتقال إلى رجل بلغ من مراتب الدولة ذروتها ؛ فهو رئيس ديوان سابق ، ورئيس وزارة سابق ، وصاحب مقام رفيع يتحلى صدره بقلادة فؤاد الأول ، معناه أن الحرية فى مصر لم يبق لها معنى ولا مدلول ، وأن الدستور نفسه أصبح حبراً على ورق بعد أن أهدرت الحصانة التى قررها لأعضاء البرلمان ، لأن اجتماع البرلمان وأعضاؤه لا يطمئنون إلى حريتهم ضرب من العبث ، ولأن التسليم بحق الحاكم العسكرى فى اعتقال أعضاء البرلمان تسليم بحقه فى تعطيل انعقاد البرلمان . والدستور صريح فى أن الأحكام العرفية لا يجوز أن تعطل انعقاد البرلمان .

وتلا النحاس (باشا) رداً مسهباً على هذا الاستجواب ، بدأه بسرد ما دار بينه وبين على (باشا) ماهر وطلبه إلى رفعته أن يقيم بمزرعته بالقصر الأخضر ، ثم أشار إلى فرار على (باشا) ماهر من معتقله ، وإلى محاولته الاحتماء بدار البرلمان ، وإلى اضطراره بعد ذلك كله لاعتقاله « بالسرو » . ثم انتقل بعد رواية هذه الوقائع إلى تقرير حق الحاكم العسكرى بموجب قانون الأحكام العرفية فى اعتقال الأشخاص الذين يرى لمصلحة الأمن والنظام اعتقالهم ، لا تفريق فى ذلك بين أعضاء البرلمان وغيرهم ، وإلى أن القول بما قد يؤدى ذلك إليه من تعطيل لانعقاد البرلمان غير مقبول ، فليس من المعقول أن يمتد الاعتقال إلى النصف من عدد أعضاء البرلمان ، وختم كلامه بأنه لن يتردد ، بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية ، فى استعمال ما خوله إياه القانون من الحق باعتقال كل شخص ، أياً كان مركزه ، يكون له من النشاط الضار بالأمن والنظام ما يوجب اعتقاله .

زاد هذا الرد الذى تلاه رئيس الوزراء جو الوجوم الذى ساد المجلس يوم اعتقل على (باشا) ماهر كثافة على كثافته . وكان طبيعياً لذلك ألا يناقش أحد من أعضاء المجلس غير صاحب الاستجواب هذا الرد أو يدفع حجة من حججه . وانتقل المجلس إلى جدول الأعمال وقد خيم عليه صمت شابته كل الريب فى مصير أعضائه ومصير البلاد كلها .

وبعد أسابيع اعتقل محمد طاهر (باشا) عضو المجلس فلم يعترض أحد ولم يستجوب أحد . ذلك أن الناس كانوا يؤخذون إلى المعتقلات زرافات ووحداناً ولا تسمح الرقابة على الصحف بذكر أسمائهم ، أو بذكر شىء عنهم ؛ ثم كان اعتقالهم يزيد جو الإرهاب الذى ساد البلاد حلكة وسواداً .

وأعانت أنباء الحرب على حلكة هذا الجو وسواده ، فقد كانت الأنباء تتواتر من ميادين القتال ببرقة والأراضى المصرية بأن الجيش البريطانى يتراجع أمام قوات القائد الألمانى رومل ، وأن الجيش الألمانى سيدخل الإسكندرية لا محالة . وكانت مظاهر التراجع البريطانى والتقدم الألمانى بادية للعيان فيما تتخذه السلطات البريطانية من احتياطات بالغة حول القاهرة .

كنت إذ ذاك أقضى يوم الجمعة من كل أسبوع بمزارع صديقى الدكتور سليمان عزمى (باشا) بناحية برقاش من أعمال مديرية الجيزة على مقربة من القناطر الخيرية . وقد ألفنا فى ذلك الظرف الدقيق أن نرى الأسلاك التليفونية تمد على الطرق الزراعية لتتصل بهيئة أركان حرب الجيش البريطانى بالقاهرة ، وأن نرى قواعد المدافع تقام بالأسمنت المسلح على هذه الطرق ، وأن نرى ما بين حين وحين شرذمة من العساكر البريطانيين هنا وهناك فيما حول القاهرة من المناطق المتاخمة للصحراء الغربية . وقد كثرت غارات الطائرات الألمانية على القاهرة فى تلك الآونة ، فكان الناس فى كل مكان من العاصمة يبيتون يتوقعون صفارات الإنذار وإطفاء الأنوار ودوىّ المدافع المضادة للطائرات ترسل قنابلها فى الجو فى أثناء الغارات . وكان الشعور السائد فى العاصمة وفى الأقاليم أن رومل موشك أن تبلغ قواته أراضى الدلتا ، فإذا بلغتها لم تستطع الإسكندرية ولم تستطع القاهرة مقاومته ، ولم يكن للقوات البريطانية بد من الانسحاب أمامه . لكن ، ماذا تراها تصنع فى انسحابها ، وأى دمار وأى تخريب تتعرض له البلاد إذا أصبحت ميدان حرب تجتاحها هذه القوات الهائلة المدمرة من الجانبين ؟ ! لقد قيل إن القيادة البريطانية قد أعدت عدتها لنسف الجسور على النيل والترع ، ولإغراق مديرية البحيرة حتى تعوق تقدم القوات الألمانية إذا أرادت تعقبها . فإذا تم ذلك تعرضت البلاد لمجاعة مروعة ، ولما ينتشر مع المجاعة من أمراض وأوبئة وفناء .

وإننى لفى منزلى يوماً إذ تحدث الدكتور أحمد ماهر (باشا) بالتليفون ودعانى لأجتمع معه ومع إسماعيل صدقى (باشا) وحسين سرى (باشا) للتداول فى أمر هام . والتقينا بعد الظهر من ذلك اليوم بصالة المطالعة بنادى محمد على ، وأخبرنا صدقى (باشا) أنه علم ، بوصفه رئيساً لإحدى شركات البترول ، أن الإنجليز يعتزمون إلهاب النار بآبار البترول الموجودة بمصر إذا اضطرهم الألمان للانسحاب منها ، وأن مثل هذا العمل إن تم يصيب الاقتصاد المصرى بكارثة فادحة لا يسهل إلى عشرات السنين تعويضها . وصادق ماهر (باشا) وسرى (باشا) على كلام صدقى (باشا) وأكداه . وتداولنا الرأى فيما يجب أن نصنع لاتقاء هذه الكارثة . قال صدقى (باشا) : لن يستطيع أحد اتقاءها إلا بتفاهم صريح بين الحكومة المصرية والقوات البريطانية على العدول عنها ، وبتفاهم صريح معهم كذلك على ألا يخربوا مصر أو يغرقوها فى أثناء انسحابهم أمام العدو . إنهم يؤكدون أن جلاءهم عن مصر لن يكون إلا مؤقتاً ، ولن ينهى الحرب ، وأنهم سيعودون إليها قبل نهاية الحرب لا محالة . فخير لهم أن يعودوا إليها وفيها من الخيرات ما يستفيدون يومئذ منه ، من أن يعودوا إليها وقد انتشرت فيها المجاعة ، وقد نضبت فيها آبار البترول ، وقد أصبحت زراعتها وصناعتها خراباً يباباً .

واتفقنا جميعاً على أن هذه هى السياسة الصالحة البعيدة النظر والخطة الحكيمة المنتجة ، وأننا لابـد أن نبلغ هذا الرأى إلى رئيس الوزراء . فمن ذا يبلغه ؟ قال صدقى (باشا) : أنتم تعلمون أن الود بينى وبين النحاس (باشا) مفقود ، وأن الثقة بيننا معدومة ، وبخاصة بعد الذى قلته له يوم ٤ فبراير . وقال الدكتور ماهر (باشا) : وليست صلتى بالنحاس (باشا) بخير من صلة دولة صدقى (باشا) ، وأحسب ما قلته أنا كذلك يوم ٤ فبراير قد قطع بيننا كل صلة . واعتذر حسين سرى (باشا) كذلك بأن كل تفاهم بينه وبين النحاس (باشا) معدوم مذ كان رئيساً للوزارة وحاكماً عسكرياً عاماً . لم يبق إذن إلا أن أقابل أنا الرجل وأبلغه ما دار بيننا نحن الأربعة . وأنا لا أجد غضاضة فى مقابلة النحاس (باشا) ولا فى مقابلة غيره من الناس ، صديقاً كان من أقابله أم خصماً . ولعل ذلك يرجع إلى اشتغالى الزمن الطويل بالصحافة ، وما كان يقضى به هذا الاشتغال من مقابلة المصريين والأجانب على اختلاف ألوانهم وأرائهم وميولهم .

وفى الغداة خاطبت سكرتير مجلس الوزراء ، محمد صلاح الدين (بك) ، بالتليفون وذكرت له أنى أريد مقابلة رئيس الوزراء فى أمر هام ، وأنى لا أريد أن أراه بمجلس الوزراء ، بل بمنزله بمصر الجديدة . وبعد نصف ساعة من هذا الحديث أخبرنى صلاح الدين أن

النحاس (باشا) ينتظرنى بمنزله فى الساعة السابعة مساء .

وقابلت الرجل بداره فى الموعد الذى حدده ، وأفضيت إليه بالحديث الذى دار بينى وبين أصحابى رجال المعارضة فى تادى محمد على ، وطلبت إليه أن يتخذ من الإجراءات والاحتياطات ما يجنب مصر ويلات الحرب ، وذكرت له جسامة الخطر الذى تتعرض له البلاد إذا أغرق الإنجليز مديرية البحيرة أو أحرقوا آبار البترول فى منطقة سينا . وطالعته بكل ما ذكره صدقى (باشا) وسرى (باشا) وماهر (باشا) من البيانات وأضفت إليه ما عرفتـــه من مصادر أخرى . فلما فرغت من حديثى قال : كن مطمئناً ؛ أنا متنبه لهذا كله ، مدرك ما يصيب مصر إذا انسحب الإنجليز منها أو دخل الألمان إليها . وقد أصدرت أوامرى وتعليماتى إلى محافظ الإسكندرية ليتلقى جيوش الألمان باسم الحكومة المصرية لقاء حسناً .

وسكت الرجل هنيهة ، ثم أضاف : وأود أن أخبرك أن أصحابك : صدقى (باشا) وسرى (باشا) وماهر (باشا) ، لا يعنيهم من هذا الأمر ولا من غيره إلا مضايقة الوزارة ابتغاء إجلائها عن الحكم لمصلحتهم . فهم جميعاً لا ينظرون إلى المسائل بغير هذه العين . وليس فيهم رجل تعنيه مصالح بلاده إلا أنت . فابتسمت وقلت فيما بينى وبين نفسى : ترى لو أن أحدهم هو الذى حضر لمقابلة الرجل ، أفكان يقول له مثل هذا القول ؟ فأكون أنا ممن لا يعنيهم إلا الحكم ، ويكون هذا المتحدث هو وحده الرجل الذى تعنيه مصلحة بلاده ؟

ثم إننى أردت أن أقف على ما اتخذه رئيس الوزارة من إجراءات غير ما أصدره لمحافظ الإسكندرية من تعليمات ، فإذا هو يضن علىّ بها ولا يذكر لى شيئاً عنها ، بل لا يبدى استعداده لمحادثة الإنجليز حتى يصدهم عن إغراق مديرية البحيرة أو إحراق آبار البترول وشعرت من تحفظه أنه آسف لما ذكره لى عما أصدره من تعليمات لمحافظ الإسكندرية . مع ذلك حاولت أن أعود إلى الحديث معه فيما يجب لدرء الخطر عن مصر ، فذهبت محاولتى عبثاً ، ولم يزد الرجل على أن قال : إنه مدرك واجبه فى هذا الموقف تمام الإدراك .

وودعنى الرجل متلطفاً ، فقابلت أصحابى وأفضيت إليهم بما دار بينى وبينه .

* * *

بينما كانت البلاد تتتبع ببالغ الاهتمام تطورات الحرب على حدودها وفى صحرائها الغربية ، وتتوقع ما قد تسفر عنه من حوادث جسام ، كانت الوزارة تعانى فى داخلها أزمة بدأت تظهر آثارها فى النصف الثانى من شهر مايو سنة ١٩٤٢ . لقد ألف الناس أن يحسبوا مكرم عبيد (باشا) ، وزيـــر المالية وسكرتير الوفد ، محرك الوفد ، ومركز نشاطه وحركته

الدائمة ، والقوة الدافعة له فى الانتخابات وفى غير الانتخابات من مظاهر النشاط الشعبى . وقد كانوا معتقدين أنه هو الذى يحرك النحاس (باشا) فى نشاطه السياسى إلى اليمين وإلى اليسار ، لأنه كان على اتصال بثلة من الساسة الإنجليز فى لندن بحكم دراسته فى اكسفورد وأسفاره الكثيرة إلى العاصمة البريطانية وعلاقته المتينة برجال حزب العمال خاصة ، وعلى رأسهم مستر رامزى ماكدونالد رئيس حزب العمال ، وبماجور آتلى وغيره من أقطاب الحزب . وقد كان النحاس (باشا) يزيد اعتقاد الناس فى سلطان مكرم عبيد قوة بما يسبغه عليه من أوصاف وما يظهره من ثقته به ثقة لا حد لها . وكان مكرم عبيد (باشا) هو همزة الوصل بين النحاس (باشا) والسفارة البريطانية فى أمسية ٤ فبراير ، وهو الذى أشرف على صيغة الخطابين اللذين تبودلا بين النحاس (باشا) والسفير لتأليف الوزارة . فلما تألفت وحلت الوزارة مجلس النواب كان مكرم (باشا) هو الذى تولى محادثة أفراد من أحزاب المعارضة بغية التوفيق بينهم وبين الوزارة .

ولم تكن هذه المكانة التى امتاز بها مكرم (باشا) حديثة العهد ، بل كانت ترجع إلى عهد سعد (باشا) زغلول ورياسته للوفد . كان مكرم (باشا) يومئذ شاباً ، وكان قد أطلق عليه لقب « ابن سعد البكر » . فلما توفى سعد كان لمكرم أثر كبير فى اختيار النحاس (باشا) رئيساً للوفد . وكان بين الرجلين من المودة والثقة المتبادلة ما زاده نفيهما إلى جزيرة سيشل توكيداً وجعلهما لا يكادان يفترقان . كان النحاس (باشا) يذهب ظهر كل يوم إلى العمارة التى بها مكتب مكرم « باشا » للمحاماة فينتظره حتى ينزل ليصطحبا إلى مصر الجديدة . فلما عزم النحاس (باشا) فى سنة ١٩٣٤ أن يتزوج كان لمكرم (باشا) يد فى اختيار حرم النحاس (باشا) ورفيقة حياته . ووصلت المودة بين حرم مكرم (باشا) وحرم النحاس (باشا) فتوثقت علاقة السيدتين كتوثق علاقة زوجيهما . وبقى الأمر على ذلك إلى سنة ١٩٤٢ .

فلما كان النصف الأخير من شهر مايو والوزارة ماضية فى عملها بدأ الناس يذكرون أن النحاس (باشا) يطلب إلى مكرم (باشا) أن يستقيل من الوزارة ، وأن مكرم (باشا) لا يرضى أن يستقيل .

واستقبل الملك مكرم (باشا) ، ثم استقبل النحاس (باشا) . وقيل إن الملك حاول التوفيق بينهما . لكن النحاس (باشا) أصر على خروج مكرم (باشا) . وانتهى الأمر بأن

استقال النحاس (باشا) وأعاد تأليف الوزارة وخرج منها مكرم (باشا) وعين كامل صدقى (باشا) وزيراً للمالية .

عجب الناس لهذا الانقلاب وذهبوا مذاهب يلتمسون الأسباب .

وقد لا يكون يسيراً أن يعرف غير الخاصة له سبباً . لكن ما تناقله الناس عنه قبل حدوثه ، وما رواه لى مكرم (باشا) من بعد ، قد يفسره كل التفسير ، وقد يفسره على الأقل إلى حد كبير .

فقد قيل قبل هذا الانقلاب إن مكرم (باشا) اختلف مع صاحبة العصمة حرم النحاس (باشا) خلافاً تدخل النحاس (باشا) شخصياً لإزالة أسبابه ، وإن مكرم (باشا) ذهب إلى فندق مينا هاوس حيث كان رئيس الوزراء وحرمه يقيمان فصالحهما النحاس (باشا). لكن هذا الصلح لم يدم طويلا ، فعاد الخلاف وأدى إلى خروج مكرم (باشا) من الوزارة .

وأراد بعضهم أن يرد سبب هذا الخلاف إلى أن حرم الرئيس كانت لها مطالب فى وزارة المالية أرادت أن يحققها مكرم (باشا) لذويها ، وأن سكرتير الوفد لم يجبها إلى ما طلبت ، فأحفظها ذلك عليه ، وجعلها تقع فيه عند النحاس (باشا) وتذكر لزوجها أنه بالغ فى إكبار مكرم (باشا) مبالغة جعلت الناس يظنون مكرم (باشا) كل شىء ، وأن النحاس (باشا) ليس شيئاً ، وأطمعت مكرم فلم يبق يسمع لها ولا لزوجها قولا .

وقد ذكر لى مكرم (باشا) من بعد ، وكنا نصطاف برأس البر ، أن زينب هانم حقدت عليه أنه إذا خرج من الوزارة عمل فى المحاماة وربح فيها الأرباح الطائلة ، على حين لا يشتغل النحاس (باشا) بالمحاماة ؛ فإذا ترك الحكم لم يكن له إلا معاشه ؛ وأنها كانت لا تجد بأساً بأن تصارحه بذلك أمام زوجها . فإذا ذكر لها مكانة النحاس (باشا) من الشعب وجلال قدره فى الناس ، قالت ساخرة : « يكفينا نعيرها » ! ! ولذلك حرصت على أن تجعل من الحكم وسيلة استغلال وكسب ، لكن مكرم « باشا » كان يعارض هذا الاتجاه الذى يلوث الحكم ونزاهته ؛ فغضبت منه وحقدت عليه ، واستطاعت لمكانتها من زوجها أن تهدر صداقة عشرين سنة أو تزيد ، وأن تخرجه من وزارة المالية ومن الوزارة كلها ليخلو لها الجو فتصنع ما تريد ، وبخاصة حين يعلم الوزراء أن لها مثل هذا السلطان فلا يستطيع أحد منهم معارضة ما تطلب .

هذا ما رواه مكرم (باشا) تفسيراً لتغير ما بينه وبين النحاس (باشا) . وقد يؤيد روايته أن حرم النحاس (باشا) ، وكانت يومئذ تجاوز الثلاثين من سنها ، قد شعرت بأن من حقها ،

وهى سيدة ذكية جميلة ، وهى زوج زعيم سياسى كبير ورئيس للوزارة ، أن تبرز إلى المكان اللائق بها فى الجماعة المصرية . ولعل ذلك هو ما دعاها بعد قليل من تأليف زوجها هذه الوزارة إلى جمع تبرعات فى أسبوع أسمته « أسبوع البر » بلغت فى فترة وجيزة ما يزيد على مائة ألف من الجنيهات جعلتها رأس مال لجمعية خيرية أسمتها « جمعية أسبوع البر » ، فشجعها إقبال الناس وتلبيتهم رغباتها على أن تقف من مكرم عبيد هذا الموقف الذى قص علىَّ هو نبأه .

لا أقف عند أى من هذه الأقوال التى تبادلها الناس فى تعليل خروج مكرم (باشا) من الوزارة . وحسبى أن أذكر أن عنصراً جديداً دخل الوزارة قبيل خروج مكرم (باشا) منها كان له من بعد أثر واضح فى الوفد وسياسته . ذلكم هو الشاب محمد فؤاد سراج الدين (بك) الذى عين وزيراً للزراعة ولم يكن قد بلغ الخامسة والثلاثين من سنه . فلما أخرج مكرم (باشا) من الوزارة عين فؤاد (بك) وزيراً للداخلية ، ثم وزيراً للداخلية وللشئون الاجتماعية .

أثار خروج مكرم (باشا) من الوزارة واختلافه مع النحاس (باشا) فضول كثيرين جعلوا يتساءلون : ما عسى أن يكون أثر هذا الحادث فى الوفد وفى الوزارة ؟ لقد عرف الناس مكرم (باشا) مناضلا لا يستطيع السكوت . لكن الأحكام العرفية الصارمة المفروضة على البلاد تجعل فى يد النحاس (باشا) سلاحاً حاسماً يستطيع به أن يحد من نشاط مكرم (باشا) وأن يقضى عليه . أفيستطيع مكرم (باشا) ، وله على كثير من أعضاء البرلمان أياد استمرت على السنين ، أن يضم إليه قوة منهم تضعف الوزارة وتجعل الإنجليز يدعون لصاحب العرش حرية التصرف فى أمرها ؟

وكان مكرم (باشا) موقناً أنه لا يستطيع نشاطاً ظاهراً والأحكام العرفية مبسوطة والرقابة على الصحف قاسية ، وأبواب الاعتقال مفتوحة . لذلك حاول أن يضم إليه من أعضاء البرلمان من استطاع أن يضمهم . لكنه لم يلق فى ذلك نجاحاً يذكر . فإنما انضم إليه جماعة الشبان المتعلمين ، وقليلون من أعيان الصعيد فى مديريته . فأما من عدا أولئك الشبان وهؤلاء الأعيان من أعضاء البرلمان الوفديين فوزنوا الأمر بالميزان الدقيق الذى يعرفونه : ميزان المصلحة الذاتية والقدرة على تحقيقها .

فمكرم (باشا) لم يعد يستطيع شيئاً بعد أن خرج من الوزارة . والنحاس (باشا) هو الحاكم يومئذ بأمره فى البلاد ، وهو صاحب الكلمة النافذة فى حرية المصريين جميعاً وفى مصالحهم ومصالح ذويهم . فإذا كان مكرم (باشا) والنحاس (باشا) قد اختلفا فليس

من حقهم أن يحكموا أى الرجلين على حق وأيهما المخطئ ، لكن من حقهم أن يقدروا أين تكون مصلحتهم ؛ ذلك ما علمتهم إياه تجارب السنين . وهم إنما انضموا إلى الوفد لأن ترشيح الوفد لعضوية البرلمان قد كان وسيلتهم للوصول إلى مقاعدهم فيه ، والوفد هو صاحب الحكم اليوم ، فمن خرج على صاحب الحكم خرج على مبادئهم الشخصية المتصلة بمصالحهم الذاتية ، فليس من حقه أن يطمع فى انضمامهم له أو تأييدهم إياه .

فأما الشبان المتعلمون الذين انضموا إلى مكرم (باشا) فقد آزروه ونصروه اقتناعاً منهم بأن النحاس (باشا) ظلمه فى غير حق ولا مصلحة وطنية ، ولذلك اندفعوا فى تأييده وتعرضوا لغضب النحاس (باشا) تعرضاً سنرى من بعد آثاره . وأما أعيان الصعيد فى مديرية قنا فناصروه عصبية ليس غير . على أن هؤلاء وأولئك من الشبان والأعيان كانوا قلة ضئيلة لم تؤثر فى الأغلبية الوفدية الضخمة من حيث العدد تأثيراً ينزعج له النحاس (باشا) أو يخشى نتائجه .

من الحق أن أضيف إلى ما سبق أن أطوار الحرب قعدت بمجهود مكرم (باشا) فى أن يضم أعضاء من البرلمان إلى صفة عن أن تذهب إلى أبعد من هذا المدى الذى ذكرناه . فقد غشت هذه الأطوار على كل ما سواها من الحوادث ، وشدت أنظار الناس إليها ، فلم تدع لأكثرهم فرصة التفكير فى سواها . وكيف يفكرون فى شىء غيرها وقد تقدمت الجيوش داخل الأراضى المصرية ، فانتقلت من السلوم إلى مرسى مطروح ، وجعلت تطهر ما حولها من كل أثر للقوات البريطانية أو المصرية .

هذا طور مزعج من أطوار الحرب دعا الكثيرين من المصريين والأجانب المقيمين فى مصر ليفكروا فى المصير الذى ينتظرهم إذا دخلت القوات الألمانية البلاد . فمن المصريين من كانوا يتشيعون تشيعاً ظاهراً للإنجليز وحلفائهم ، ومن كانوا يقدرون لذلك أنهم ملاقو حتفهم إذا ظفرت القوات الألمانية بهم . فأما الأجانب أصحاب الأموال ، وأما اليهود خاصة ، فكانوا أشد جزعاً وأكثر تفكيراً فى المصير المحتوم الذى قدر لهم ! وظن بعض المصريين أنهم قد يجدون فى السودان ملجأ إذا حزب الأمر وجد الجد . بل لقد سافر بعضهم إلى أقصى الوجه القبلى برغم تقدم الجو إلى قيظ الصيف المحرق . وفكر الأجانب ، وفكر اليهود ، فى التخلص من أموالهم بإيداعها عند أصدقائهم المصريين ، أو بالنزول عنها بأبخس الأثمان . . . ومن هؤلاء وأولئك من أعد للسفر إلى جنوب أفريقيا نجاة بنفسه من مصير مجهول .

وتقدم شهر يونيو والموقف يزداد دقة وحرجاً . بل لقد بلغ من دقته وحرجه أن فكر الرسميون

من رجال السفارة البريطانية بالقاهرة فيما يجب عليهم ، وقد أيقنوا أن رومل داخل عاصمة مصر لا محالة . لذلك بدءوا يحرقون أوراقهم الرسمية حتى لا يقع الألمان عليها ويفيدوا مما تحويه من أسرار سياسية وعسكرية . وبدأنا نحن نجتمع فى الصباح من كل يوم بنادى محمد على نستمع إلى ما تنقله وكالات الأنباء وإلى ما يترامى إلينا من شتى المصادر .

انقضى شهر يونيو وآن لكل أن يذهب إلى مصيفة ، لكن حرج الموقف أمسكنا جميعاً عن مغادرة العاصمة . فلم يكن معقولا ولا مقبولا أن نغادرها وعلينا – نحن المشتغلين بالسياسة – مسئوليات لوطننا لا نستطيع التخلى منها . لقد بلغ الألمان موقع « العلمين » وصاروا على مائة كيلومتر أو ما دونها من الإسكندرية . وها هى ذى الأنباء تتواتر بأن أهل العاصمة يسمعون دوى المدافع ، فإذا تراجعت القوات البريطانية إلى ما وراء العلمين وتعقبتها القوات الألمانية انكشف الطريق إلى الإسكندرية فبلغها الألمان والإيطاليون فى يوم أو يومين .

على أننى كنت أعلم أن موقع « العلمين » لا يسهل اجتيازه . فقد أخبرنى أحمد حسنين (باشا) ، وهو رجل جاب هذه الصحراء الغربية وعرف مسالكها . وهو بعد عليم بحكم مركزه فى رياسة الديوان بما لا يعرفه غيره من أسرار المواقع ، أن هذا الموقع محصور بين منخفض القطارة من ناحية والتلال المحاذية لشاطئ البحر الأبيض من ناحية أخرى ، وأن تحصينه لذلك يسير على القوات البريطانية . لكن معلوماته هذه لم تكن تدفع إلى نفسى ما يقنعها بأن رومل يعجز عن تخطى « العلمين » . فقد طالما أكدوا لنا أن ميناء طبرق قد حصنه الإنجليز تحصيناً يسهل معه الدفاع عنه من البحر والبر والجو ، ويجعله لذلك من المنعة بحيث لا يمكن الاستيلاء عليه . مع ذلك استولى رومل عليه وأجلى الإنجليز عنه . رجل تلك مقدرته الحربية قادر على اجتياز مضيق « العلمين » الصحراوى ، وعلى اجتياز أية عقبة تقف فى سبيله .

وانقضت الأيام الأولى من شهر يوليو ونحن نتتبع ببالغ الدقة تفاصيل ما يجرى على مقربة من عاصمتنا الثانية ، ونسمع أن أنباء الميدان متقلبة ، وأن المقاومة البريطانية للقوات الألمانية تــزداد شدة . هنالك كنا نلمح على وجوه كثيرين من الأجانب الأعضاء فى نادى محمد على بعض الطمأنينة . ثم كنا نسمع أن القائد البريطانى ، الجنرال مونتجمرى ، قد استطاع أن يحيط بالجيش الألمانى ، فيزداد هؤلاء الأجانب اطمئناناً . وفى النصف الأخير من يوليو تواترت الأنباء بأن تقدم الألمان أوقف نهائيًا ، وبأنهم لا مفر لهم من الارتداد عن مصر ، وأنهم معرضون للهزيمة فى الشمال الأفريقى كله .

لم يفكر أحد منا يومئذ فى السبب الذى أدى إلى هزيمة الألمان ، بل اغتبطنا جميعاً أن

حفظ الله كنانته من كوارث مزعجة كانت تتعرض لها لو أن الألمان دخلوا الدلتا وبلغوا القاهرة وتعقبوا الإنجليز إلى قناة السويس . فقد كانت مديرية البحيرة معرضة كلها للغرق . وآبار البترول معرضة للحريق ، هذا إلى ما كنا نجهله من حكم نازى يفرض علينا لتموين جيوش الغزاة الجدد ، والسهر على راحتهم ، وطمأنينتهم ، ورفاهيتهم . وكذلك تنفسنا جميعاً الصعداء ، وسافر كل إلى المصيف الذى أعده لنفسه . وسافرت وأهلى إلى رأس البر مطمئنين .

ودعانا اطمئنانا بمصيفنا إلى التساؤل : كيف حدثت المعجزة وانتصر الإنجليز على الألمان ؟ أهى براعة مونتجمرى ، أم منعة العلمين ؟ أم أن ثمَّ سبباً مجهولا لم نقف عليه ؟ وطال تساؤلنا فى غير جدوى . لكن الصحف نشرت من بعد أن بواخر إيطالية ، محملة بوقود (البنزين) لجيش رومل ، قد ذهبت إلى مالطة ولم تذهب إلى برقة ، فلم يجد الجيش الألمانى من هذا الوقود ما يحتاج إليه لطائراته وسياراته ومصفحاته ودباباته ، فكان ذلك سبب هزيمته . أفحق ما نشرته هذه الصحف ؟ وإن يكن حقًّا ، أفذهبت البواخر الإيطالية التى كانت تحمل هذا الوقود مكرهة بضغط البوارج أو المدمرات أو الغواصات البريطانية إلى مالطة ؟ أم ذهبت مختارة بعوامل لعل قلم المخابرات البريطانى أدرى بها ؟ ذلك كله سر لم أعلم حقيقته ، ولم أعنّ نفسى بالبحث عنها . ولكن الذى عرفه الناس جميعاً أن إيطاليا بدأت بعد قليل من موقعة العلمين تتمرد على موسولينى ، ثم تعتقله ، ثم تقتله ؛ كما أنها بعد قليل من موقعة العلمين بدأ فيها التخاذل والانهيار وبخاصة حين أنزلت أمريكا قواتها فى شمال أفريقيا بمراكش والجزائر وتونس ، وكانت لا تزال خاضعة لنفوذ فرنسا الحرة .

تنفس المصريون الصعداء بعد موقعة العلمين ، وبعد أن نزلت القوات الأمريكية فى شمال أفريقيا ، واطمأنوا إلى أن خطر الحرب ارتد عنهم إلى غير عودة . مع ذلك بقيت مصر معسكراً ضخماً يتلقى القوات البريطانية والأمريكية والفرنسية وسائر قوات الحلفاء التى تعسكر بها ، كما تسافر منها مجتازة إيران إلى ميادين الحرب المختلفة فى روسيا أو تولى وجهها شطر آسيا الشرقية حيث كانت الحرب بين اليابان والحلفاء على أشدها .

على أن طمأنينة المصريين إلى ارتداد خطر الحرب عن وطنهم جعلهم يوجهون كل نظرهم إلى ما هو جار فى حكم البلاد وإلى تصرفات الوزارة القائمة . وكان معارضو الوزارة حريصين على تسقط أخطائها وعلى الكشف عما يجرى من اعتقالات تجيزها الأحكام العرفية أولا تجيزها . ومن استثناءات للموظفين والمحظوظين ، ومن استيراد وتصدير ، ومن استغلال للنفوذ فى مختلف الصور . لكن هؤلاء المعارضين لم يكونوا يستطيعون أن يذيعوا شيئاً مما يقفون عليه حتى يعرفه

الرأى العام ، لأن الرقابة على الصحف كانت على أشدها ، ولأن الاجتماعات العامة كانت محظورة .

والواقع أن الرقابة على الصحف ومنع الاجتماعات العامة قد أتاحا للوزارة أن تطلق يدها فى هذه الشئون بأكثر مما فعلت الوزارات الوفدية فى أى عهد مضى . صحيح أن سياسة هذه الوزارات كانت دائماً سياسة حزبية صارخة ، وأنها كانت تقوم على تحكم النواب والشيوخ الوفديين إلى حد كبير فى شئون دوائرهم ، يأمرون فيطاعون فى فصل عمدها وفى توجيه موظفيها ، ويعملون على أن تكون الحكومة وفدية لحماً ودماً لكنهم لم يبلغوا من ذلك ما بلغوا فى هذه الفترة التى غشيت فيها البلاد غاشية الأحكام العرفية ، فامتنعت فيها رقابة الرأى العام على الحكم ، وأطلقت فيها يد السلطة التنفيذية فى شئون التموين والاستيلاء وغيرها مما لم تكن تملكه حين كان للدستور وللقانون السلطان والسيادة . لذا كثرت الاستثناءات التى تمنح فأتاحت ألواناً من الكسب غير المشروع لم يكن للناس بها عهد من قبل ، وأصبح التصدير والاستيراد مورد ثراء فاحش من غير جهد أو مشقة .

ماذا عسانا نحن رجال المعارضة لمقاومة ذلك كله ؟ ! لم نكن نستطيع شيئاً إلى أن انتهت معركة العلمين ، وإلى أن انقضى صيف سنة ١٩٤٢ . فلما أقبل الشتاء بدأنا نجتمع عند الدكتور أحمد ماهر (باشا) تارة ، وعندى تارة ، وعند زعماء الأحزاب الأخرى تارة ثالثة ، ثم ألفنا هيئة كانت تجتمع كل أسبوع بنادى الأحرار الدستوريين تتداول الرأى فيما عسى أن تصنع . ولم يكن القيام بعمل إيجابى أمرًا يسيراً . فكل نشاط ظاهر تستطيع الحكومة منعه بقوة الحكم العرفى . وكل دعاية تستطيع الحكومة القضاء عليها بالرقابة على الصحف ، وبمصادرة المنشورات . أفنستطيع أن نقوم سرًّا بعمل ينكشف للناس فى يوم من الأيام فيكشف لهم عن مكنون ما يجرى وراء الستار من هذه الشئون ؟ وهل نستطيع نحن أعضاء البرلمان أن نثير هذه المسائل فى مجلس الشيوخ إن تعذرت إثارتها فى مجلس النواب ؟ قد يكون هذا الطريق أخير أيسر الطرق وأنجحها ، وبخاصة أنه كان مفروضاً أن يد الرقابة لا تمتد إلى ما يجرى فى مجلسى البرلمان ، فكانت الصحف تنشر منه الشىء الكثير .

واتفق الرأى على تقديم استجواب بمجلس الشيوخ عن الرقابة على الصحف. وكان الوزير الشاب فؤاد سراج الدين (باشا) وزير الداخلية هو المختص بمناقشة هذا الاستجواب . وقد لجأ فى الرد عليه إلى طريقة سهلة مألوفة فى مصر ، ومألوفة بين الأحزاب المصرية . قال : إن الرقابة فى عهد الحكومة السابقة كانت أشد بكثير ، وعلى هذا تكون الوزارة القائمة

نعمة وبركة . ومعنى هذا أن الحرية ليس لها مقياس ذاتى تقاس به ، أو فكرة مثالية يجب احترامها بل مقياس الأمر فى احترامها مقارنة بين تصرف وزارة وتصرف أخرى إزاءها . وإذا فتح باب المقارنات تعذر الخروج منه أو الانتهاء فيه إلى نتيجة .

وهذه طريقة فى المناقشة لا تلجأ إليها وزارة فى مصر دون وزارة ، وهى مع ذلك طريقة كلها عوج ، لا يستقيم معها قياس ولا يحترم معها رأى ولا مبدأ لذاته . وطالما نبه معارضو الوزارات فى عهود مختلفة إلى فساد هذه الطريقة ، وهى مع ذلك هى طريقة الجميع ، يأخذ بها القائم فى الحكم ويندد بها معارضوه .

على أن أمراً حدث فى أثناء هذا الاستجواب أثار انتباه مجلس الشيوخ كله وأثار انتباه الرأى العام ، وسرعان ما انتقل أمره بعد ذلك من الحديث المتصل إلى المنقطع إلى نسيانه أو تناسيه . فقد وقف حسين سرى (باشا) فى مجلس الشيوخ والاستجواب ينظر فأشار إلى ما حدث يوم ٤ فبراير وإلى منع الرقابة نشر شىء عنه . وقد فتح الشيوخ جميعاً أعينهم واسعة حين سمعوا هذه الإشارة ، فلم يكن أحد يتصور أن يذكر حادث ٤ فبراير فى البرلمان أو خارج البرلمان ، ولم يكن أحد يعتقد أن مصرياً ، وإن سما مركزه ، يستطيع أن يذكر هذا الحادث ثم لا يتعرض للاعتقال . كيف اجترأ سرى (باشا) إذن على ذكر هذا الحادث والإشارة إليه ؟ وأية شجاعة هذه التى جعلته يقتحم جو الإرهاب المخيم على البلاد ليلقى بإشارته فى البرلمان ؟ ! ووجم أعضاء المجلس جميعاً ، ولم يعلق أحد منهم بكلمة على هذه المقاطعة غير المنتظرة . على أن الأمر فيها لم يطل ، ولم تستطع الصحف بطبيعة الحال أن تعلق عليها والرقابة تمنع كل تعليق من هذا القبيل .

على أن هذه الإشارة العابرة ، لم تستغرق غير ثوان من دقيقة ، جعلت كثيرين يفكرون : تُرى لو أن المركز الحربى كان دقيقاً ما يزال مثلما كان قبل موقعة العلمين ، أفكان هذا الحادث يمر ثم لا يعتقل سرى (باشا) ؟ إن الإنجليز اليوم مطمئنون إلى موقفهم من الحرب ، وإلى أن مناصرة الولايات المتحدة لهم ، مناصرة تزداد كل يوم أثراً ، ستنتهى لا محالة إلى انتصارهم على الألمان ، كما انتهت بتخاذل إيطاليا وبدء انهيارها . أما والأمر كذلك ، فلا ضرورة لأخذ المصريين بشدة لا مسوغ لها إذا هم قاموا بعمل ضد حكومتهم لا يضر بالمجهود الحربى لبريطانيا وحلفائها ، وبخاصة إذا تعلق ذلك بسرى (باشا) وقد عاون الحلفاء حين رياسته الوزارة خير معاونة .

ويجب ألا ننسى عاملا جوهرياً كان له أثره فى تشجيع المعارضة . فمنذ ٤ فبراير ظلت

الصلة بين الملك والسفير البريطانى، وبين الملك ووزارة النحاس (باشا) ، صلة رسمية تشوبها مرارة لم تستطع الدبلوماسية ولا استطاعت أطوار الحرب التغلب عليها . فقد اعتبر الملك تصرف النحاس (باشا) خروجاً على واجب الولاء للعرش إن لم يكن قد اعتبره أكثر من ذلك ، كما اعتبر تصرف الحكومة البريطانية بإرسال الدبابات لمحاصرة القصر ابتغاء غاية أبعد مدى عملا لا شيء من الود فيه . وقد حرصت السياسة البريطانية ، بعد انتصار مونتجومرى فى العلمين ، على أن تزيل ما تركته حوادث ٤ فبراير فى نفس الملك من أثر ، فجاء دوق كنت ابن عم ملك إنجلترا إلى مصر ، وقيل إن فى مجيئه ومقابلته الملك معنى الاعتذار عما حدث بضغط تطورات الحرب . ومع ذلك بقيت المرارة التى تخلفت عن ٤ فبراير فى نفس الملك . وكان طبيعيًّا والأمر كذلك أن تشعر المعارضة لحكومة النحاس (باشا) بقوة معنوية ما كانت لتشعر بها لولا هذا العامل الجوهرى .

وساقت الأقدار فى تلك الآونة حادثاً هز مشاعر الشعب ودفعه ليستكنه أسراره ، ذلك حادث (القصاصين) .

فبينما كان الملك يقود سيارته من أنشاص إلى الإسماعيلية عن طريق (المعاهدة) ، وفيما هو ينطلق مسرعاً إزاء قرية القصاصين ، اعترضته سيارة ضخمة من سيارات الجيش البريطانى مقبلة من داخل المعسكر إلى طريق (المعاهدة) فلم يستطع الملك تفاديها ، بل اصطدم بها . ونزعته الصدمة من أمام عجلة القيادة وألقته خارج السيارة فانشرخ عظم الحوض منه ولم يستطع لشدة الصدمة حراكاً من مكانه . ونقله رجال الجيش البريطانى إلى مستشفى الجيش بالقصاصين وهم لا يعلمون من هو . فلما عرفت القيادة هناك بما حدث خاطبت قصر عابدين بالتليفون تبلغه الحادث وتبدى أسفها .

ورأيت ليلتئذ ، ولم أكن أعرف شيئاً عن الحادث بعد ، الدكتور على (باشا) إبراهيم ، جراح مصر الأكبر ، ينادى محمد على ، وهو مشغول البال مشتت الفكر ، يطلب (ساندوتش) مع أن الساعة كانت قد قاربت السابعة ، فأبديت دهشتى أن يطلب إنسان (ساندوتش) فى هذا الوقت من المساء ، فلم ينبئنى بشيء . لكنى علمت بعد قليل بالحادث ، وبأن الدكتور على (باشا) إبراهيم ، والدكتور محمد كامل حسين طبيب العظام ، دعيا للذهاب إلى القصاصين للعناية بالملك ، وقدرت أن على (باشا) كان يعد (السندوتش) لرحلته من القاهرة إلى القصاصين ، مخافة ألا يجد فى المعسكر البريطانى طعاماً لعشائه .

وعرف الناس من بعد بالحادث فتولاهم الإشفاق والجزع . فهذا الملك الذى لم يجاوز

الثالثة والعشرين من سنه ، والذى لم يكن قد أساء بعد إلى أحد ، قد أراد به الإنجليز فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ما أرادوا ، مما أضاع بينه وبينهم كل ثقة ، وما جعل طائفة من أبناء الشعب تتوهم أن الحادث وقع قصداً لغاية فى نفس الإنجليز ، فأراد الله غير ما أرادوا ، وأضاع الله عليهم قصدهم وما بيتوا .

وبدأ المصريون من أهل العاصمة ، ومن شتى المدن والأقاليم ، يفدون إلى القصاصين يقيدون أسماءهم فى سجل التشريفات الذى أعد هناك للاطمئنان على صحة الملك . على أن الناس لم يلبثوا أن تساءلوا : لماذا لم يذهب النحاس (باشا) ورجال وزارته إلى القصاصين ؟ وهل تراهم إذا ذهبوا يؤذن لهم بالدخول إلى غرفة الملك ؟ أو أن ما هو معروف من عدم رضا الملك عنهم يحول دون أدائهم واجب الذهاب إلى القصاصين أسوة بغيرهم من الناس ؟ !

والواقع أن الجفوة بين الملك ووزارته جعلت الناس يتجهون بقلوبهم يومئذ إلى ناحية الملك يحوطونه بولائهم وصدق إخلاصهم . فلم يصدق أحد قط أن النحاس (باشا) ، يوم قبل الوزارة فى ٤ فبراير بعد أن أحاطت الدبابات البريطانية قصر عابدين ، قد قبلها لمصلحة مصر ، بل آمن الكل بأنه قبلهـا من يد الإنجليز لمصلحته هو ، وعلى كره من الملك . أما والملك غير راض عنه وعن وزارته ، والملك فى بدء شبابه لم يسئ بعد إلى أحد ، فلم يفكر أحد حينذاك فى البرلمان وتمثيله سلطة الأمة ، لأن الأمة لم تكن لها يومئذ سلطة ، بل كانت السلطة للإنجليز الذين أقاموا النحاس (باشا) رئيساً للوزارة بإنذارهم ودباباتهم .

وتجلت عواطف الملك إزاء وزارته إذ ذاك فى مناسبة دولية خطيرة . فقد عقد الحلفاء مـؤتمر القاهرة حضره الثلاثة الكبار ، روزفلت رئيس الولايات المتحدة ، وتشرشل رئيس الوزارة البريطانية ، وشان كاى شك رئيس الجمهورية الصينية . وإننى لى دارى ذات مساء إذ تلقيت نبأ من قصر عابدين أن أذهب إلى القصاصين صبح الغد . وعلمت أن الدكتور أحمد ماهر (باشا) وحافظ رمضان (باشا) وبعض زعماء المعارضة ذاهبون كذلك إلى هناك ، وأن الرغبة الملكية اقتضت أن تتشرف بالمقابلة قبل الظهر من ذلك اليوم . فلما اجتمعنا بالقصاصين وأذن لنا بالمقابلة ، ذكر لنا الملك اجتماع هؤلاء الرؤساء (الكبار) بالقاهرة ، وأنا يجب ألا نضيع هذه الفرصة ، بل يجب أن نبلغهم مطالب مصر القومية لقاء معاونتها الحلفاء فى الحرب ، ويجب أن نسعى إن استطعنا إلى مقابلتهم وأن ندلى بحجتنا إليهم .

لهذه اللفتة الملكية مغزاها . فالطبيعى أن تقوم الوزارة بهذا السعى ، فهؤلاء (الكبار) ضيوفها ، وهى أقدر من المعارضة على الاتصال بهم والتحدث إليهم . وهى مطالبة بحكم

مركزها بأن تتولى هذا الأمر . ومن خصائص الملك الدستورية أن يلفت رئيس وزرائه ووزراءه إلى هذا الأمر وأن يشير بما يراه فيه . فالوزراء هم وكلاء الملك فى ولاية السلطة التنفيذية ، والملك يتولى هذه السلطة بواسطة وزرائه . فاختصاص الملك رجال المعارضة بمشورته فى هذا الأمر الحيوى له مغزاه البين فى تقدير عواطفه إزاء من يتولون السلطة باسمه ، وله دلالته على أن حادث ٤ فبراير بقى عميق الأثر فى نفسه .

زادنا هذا التوجيه الملكى عناية بتقدير ما يجب علينا لوطننا فى أثناء اجتماع هؤلاء الثلاثة الكبار ضيوفاً على هذا الوطن . لقد كنا نعلم أنهم اجتمعوا لتوحيد المجهود ورسم الخطط التى تجعل هذا المجهود أكثر إنتاجاً وأقوى أثراً . وكنا نعلم كذلك أن سعينا لمقابلة « الكبار » أو أحدهم قل أن يكتب له النجاح . ولهذا آثرنا أن نضع مذكرة بما نريده لمصر فى أعقاب الحرب من جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها ومن رد السودان إليها ، فتناقشنا فيما يجب أن تحتويه هذه المذكرة ، وكتبها إسماعيل صدقى (باشا) بالفرنسية ، ثم أرسلناها إلى مقر اجتماع الرؤساء الثلاثة بفندق مينـاهاوس ، وذلك بعد أن أيقنا أن كل محاولة للالتقاء بهم لا نتيجة لها .

* * *

كان مكرم عبيد (باشا) أشد منا جميعاً حقداً على النحاس (باشا) وسعياً لمقاومة سلطانه . وكان هذا طبيعياً بعد أن أخرجه النحاس (باشا) من الوزارة ، وبعد أن أعلن عليه حرباً لا هوادة فيها ، وبعد أن فتك بالذين ظاهروا مكرم (باشا) أشد الفتك . وحسبك لتقدر صور هذا الفتك أن تعلم أن من هؤلاء المتشيعين أعضاء فى مجلس النواب صحح المجلس نيابتهم ، فلما وقفوا إلى جانب مكرم (باشا) طعن على جماعة منهم بأنهم لم يكونوا قد بلغوا السن القانونية يوم انتخابهم ، وأقر المجلس هذا الطعن وأقصاهم من عضويته ، بعد أن كان قد أقر حين صحح نيابتهم بأنهم بلغوا السن وحازوا شروط النيابة جميعاً . وأحسب أن النحاس (باشا) إنما لجأ إلى هذا الفتك حتى يقضى على كل نزعة لمشايعة مكرم (باشا) داخل المجلس أو خارجه ، إذ يخشى الناس أن يصيبهم من بطش الحكومة ما أصاب هؤلاء الذين ظاهروا هذا الخارج على الزعيم الرئيس الجليل .

على أن هذا البطش وهذا الفتك لم يضعضعا من عزيمة مكرم (باشا) فى معارضة وزارة الوفد وقد أقصى من حظيرتها . وكان طبيعياً أن تتجه معارضته إلى النيل من نزاهتها ، ومن نزاهة رئيسها بالذات . فقد كانت شهرة النحاس (باشا) قائمة فى نفس الجمهور إلى يومئذ على أنه

رجل نزيه طاهر اليد ، وأنه ظل لذلك فقيراً لم يفد من الحكم شيئاً . ولقد طالما نعى عليه خصومه عدم الكفاية السياسية ، وطالما نقدوه لانقياده وراء مكرم عبيد ، وطالما تحدثوا عن فساد خططه فى معالجة المطالب القومية ، فكان رد صحف الوفد أن ما يقوله خصوم رئيس الوفد لا يمكن أن يرقى إلى نزاهة الرجل وطهارة ذمته ويده ، وأن الرجل النزيه هو الرجل الذى تحتاج إليه مصر فى جهادها لحريتها واستقلالها ، لأن الرجل النزيه ينسى نفسه فى سبيل قومه وفى سبيل وطنه . وإذا نسى الناس أنفسهم وتجردوا لخدمة وطنهم كان لهم الفضل أكبر الفضل ، واستطاعوا أن يصلوا بوطنهم إلى أهدافه وغاياته. وقد كان مكرم (باشا) صديق النحاس (باشا) حين كانت هذه الدعاية أساس الزعامة لرئيس الوفد وأساس قدسيته . فإذا ارتقت الشبهة إلى نزاهة الرجل لم يبق له من الصفات ما يؤهله للزعامة ، ثم كان ذلك دعاية لمكرم (باشا) نفسه بأنه كان المهيمن على النزاهة فى حكم الوفد إلى أن فصله النحاس (باشا) لحرصه عليها .

وكان هذا الاتجاه الذى اختاره مكرم (باشا) للمعارضه بارعاً . فقد أدت الأحكام العرفية واحتياجات الحرب وضرورات التموين إلى أن ترعرعت السوق السوداء ، وعرف الناس استغلال النفوذ فى التصدير والاستيراد وفى غير التصدير والاستيراد من الشئون . وإذ كانت نظرية الوفد فى الحكم أن يكون لنواب الوفد وشيوخه ورؤساء لجانه الكلمة النافذة فى أمور الدولة ، فقد رأى هؤلاء فيما تفتح أمامهم من أبواب جديدة للثراء ما دفعهم للاستفادة منها ، حتى لقد أصبح بعضهم فى أشهر معدودات من أصحاب الألوف وعشرات الألوف ، ولم يكن يملك قبل ذلك شيئاً . أو لو كشف عن هذا لأهل مصر ، أفيستطيع النحاس (باشا) أن يبقى فى الحكم وإن آزره الحكم العرفى وسلطانه المطلق ؟

ولكن كيف السبيل إلى مطالعة الرأى العام فى العاصمة وفى الأقاليم بما يجرى من ذلك ؟ لا أمل فى أن تنقل الصحافة منه شيئاً والرقابة قاسية غاية القسوة وليس مستطاعاً عقد اجتماع عام بغير إذن الوزارة ، والوزارة لن تأذن للمعارضة بعقد مثل هذا الاجتماع . ثم إن الوصول إلى معلومات وثيقة عما يقع مخالفاً للنزاهة ليس أمراً ميسوراً والموظفون فى الدواوين يعرفون ما هو مصيبهم إذا هم كشفوا عن هذه الأمور للمعارضة .

فى هذا وفى مثله تحدثنا فى اجتماعاتنا التى كنا نعقدها . فلما واجهتنا هذه الصعوبات التى لا يسهل تذليلها رأينا أن لابد من مجازفة تكون قارعة أو تشبه القارعة ، نقف فيها إزاء الحكومة وجهاً لوجه ؛ فإما قبضت علينا واعتقلتنا بسلطان الحكم العرفى ، وعند ذلك يبدو

ظلمها واستبدادها صارخين واضحين للعيان ؛ وإما تراجعت أمامنا فبدت ضعيفة فضعضع ضعفها من هيبتها فى نفس الشعب . والشعب فى الحالين كاسب ، والتضحية التى نتعرض لها تافهة ، بل ليست على الحقيقة تضحية ؛ والاعتقال فى مثل هذه الحال يريحنا من عناء موقف ثقيل على النفس ألا تستطيع مغالبته والتغلب عليه .

وعلى ذلك قررنا أن ننتقل بنشاطنا من العاصمة إلى بعض الأقاليم نتصل فيها بأنصارنا ، يجمعون لنا فيها الناس فنخطبهم ، ونبين لهم من أمر الحكومة وعسفها وعبثها فى تصرفاتها ما يشعرون معه بأن الأمور العامة تجرى فى طريق يعرض البلاد للخطر ، وما يجعلهم يتناقلون ما نقول فيعوضنا ذلك عن الاجتماعات العامة ، ويضعف من أثر الرقابة على الصحف . فإذا تعرضت الحكومة لنشاطنا كان لنا أن نواجهها فى البرلمان نؤاخذها بالاعتداء على الحرية فيما لا تقتضى ضرورات الحرب والأحكام العرفية التى شرعت لصيانة هذه الضرورات الاعتداء عليـه أو الحد منه .

واتفقنا تنفيذاً لهذه الخطة أن نزور مديرية المنوفية ، وأن نطوف بها ، وأن ننزل عند أنصارنا فيها يومين كاملين أو ثلاثة أيام إن اقتضى الأمر . واجتمعنا فى الموعد الذى حددناه ببندر (تلا) بدعوة زميلنا أحمد (باشا) عبد الغفار ، وذهبنا من محطتها سيراً على الأقدام إلى منزل شقيقه عبد السلام (بك) عبد الغفار حيث أعد مكان الاجتماع . وقد كانت الإدارة بمديرية المنوفية ، كما كانت وزارة الداخلية ، على علم بذهابنا إلى (تلا) وعزمنا التجول فى أرجاء المنوفية . لكنا لم نجد فى زيارتنا (تلا) ما يدل على شدة الحكومة فى مقاومتنا ؛ وأغلب الظن أنها رأت أن تراقب حركتنا فى بدايتها من غير مبالغة فى العنف ، فإن رأت انكماش الأهالى عنا مخافة بطش الحكومة ، أو رأت أنا نكتفى بزيارات لا يخشى أثرها ، تركتنا نتجول من غير مبالغة فى التضييق علينا ، ثم كانت لها الحجة يوم تقول إن الرأى العام لا يعبأ بنا . أما إن هى رأت للحركة قوة يخشى أن تثير الثائرات فإنها عند ذلك تتخذ الإجراء الذى يمليه الموقف .

نجحت زيارتنا (تلا) أعظم النجاح ؛ فقد حاول البوليس منعنا من السير على الأقدام إلى مكان الاجتماع حتى لا يلتف الناس بنا ويكثر جمعهم حولنا ونحن فى طريقنا إلى منزل مضيفنا . فإذا حركته تنقلب إلى النقيض مما أراد ، وإذا الناس يظنون أن البوليس يحاول الاعتداء أو القبض علينا ، وإذا هم لذلك يجيئون من كل مكان ليروا ما سيكون . عند ذلك تركنا البوليس نذهب إلى دار عبد السلام (بك) ليتمكن من محاصرتنا داخل المكان ومنع

الجمهور من الوصول إلينا . وعرف الجمهور ذلك فأسرع إلى مكان الاجتماع ، فلما دخلناه وجدناه مكتظاً بمن سبقونا إليه . وأقمنا ريثما اكتمل الجمع ثم قمنا نخطب هذه الجماهير التى غص بها المكان ونلقى على الحكومة من المآخذ فى حكمها ما تحمست له الجماهير أشد الحماسة . وبعد الظهر ذهبنا إلى (كفر ربيع) بدار أسرة « أبو حسين » فإذا حكمدار المديرية يبلغنا أن عنده أمراً بمنعنا من الكلام وبفض الاجتماع بالقوة إن أحوج الأمر . وتداولنا الرأى فيما بيننا ، واتفقنا من غير مناقشة على أن نرفض هذا الأمر بالمنع ، وقمت فتكلمت ثم تكلم الدكتور ماهر (باشا) ومكرم عبيد (باشا) . ولم يفرق الحكمدار الاجتماع بالقوة مخافة اصطدام البوليس بالأهالى .

وفى ضحى الغد ركبنا السيارات لنطوف أرجاء المديرية فإذا البوليس قد وضع فى طريقنا العقبات بإلقاء مواسير ضخمة تعترض سيرنا أحياناً ، وبحفر الطريق حتى لا تتخطاه السيارات أحياناً أخرى . مع ذلك استطعنا بشىء من الجهد أن نبلغ غايتنا وأن ننزل دار مضيفنا السيد (بك) الفقى ببلدة (كمشيش) وأن نخطب الذين لبوا الدعوة لمقابلتنا . وتناولنا طعام العشاء ثم عادت بنا السيارات إلى القاهرة فبلغناها قرابة منتصف الليل .

كانت جولتنا هذه بالمنوفية موفقة . لكنا علمنا بعد قليل أن الإدارة الحكومية بدأت تؤاخذ الذين استقبلونا ، والذين خفوا للقائنا ، وتنزل بهم ألواناً من العنت والمضايقة .

ونحن نعرف ما للعنت والمضايقة من أثر فى نفوس كثيرين يضيقون بهما ولا يطيقون احتمالهما ، وإن دفعتهم مجاملتنا للتظاهر بالصبر عليها وعدم الشكوى منهما .

فللناس مصالح تهيمن عليها الإدارة وتستطيع التسامح أو التشدد معهم فى شأنها وهيمنتها لا تقتصر على العمد والمشايخ ومن إليهم ممن هم فى حكم الموظفين ، ومن يقعون لذلك تحت سلطانها ؛ بل تمتد هذه الهيمنة إلى الأهلين أنفسهم . فهذا مالك له آلة رافعة يمكن تعطيلها بدعوى مخالفته اللوائح ، وذاك تاجر يمكن تعطيل تجارته بحجة أو بأخرى . والناس يحرصون على هذه المصالح أشد الحرص . أترانا وقد علمنا ما حدث بالمنوفية ، ننتقل للتجول فى مديريات أخرى ، فنعرض أهلها لمثل هذا العنت البالغ الذى كان يصل تحت الأحكام العرفية فى ذلك العهد إلى القبض على الأشخاص ونفيهم إلى الطور واعتقالهم هناك ، لغير شىء إلا أن أشخاصنا لا يصيبها مكروه . . . ذلك ما لم تطمئن إليه نفوسنا ، ولهذا ترددنا فى متابعة هذه الخطة إبقاء على أنصارنا وحرصاً على حريتهم وعلى مصالحهم .

كانت الإدارة تنزل مثل هذه الألوان من العنت والمضايقة بالناس كلما صدرت لها الأوامر

أو التوجيهات به . وكان ذلك يسيراً عليها فى ظل الأحكام العرفية . وقد امتد سلطان الأحكام العرفية فى مصر فى العهود السابقة على نحو لم يقع فى بلد غيرها . فمنذ سنة ١٩٣٩ إلى الوقت الذى أكتب فيه هذا الفصل من المذكرات – سنة ١٩٥٢ – خضعت مصر للأحكام العرفية ثلاث مرات استغرقت أكثر من تسع سنوات . فقد أعلنت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ وبقيت إلى سنة ١٩٤٦ ، وذلك بسبب الحرب العالمية الثانية ؛ ثم أعلنت فى مايو سنة ١٩٤٨ وبقيت إلى مايو سنة ١٩٥٠ ، وذلك بسبب حرب فلسطين ؛ ثم أعلنت فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بسبب حريق القاهرة فى ذلك اليوم .

وفى هذه العهود وقع من ألوان التنكيل بالناس فى غير جرم ومن غير محاكمة ما ضج الرأى العام منه ، من غير أن يستطيع التنفيس عما فى نفسه مخافة البطش الصارم فى ظل تلك الأحكام العرفية القاسية .

للإدارة ورجالها باع طائل فى إعنات من يراد إعناتهم ؛ وذلك أمر يؤسف له ، ولعل ذوى الضمائر الحية من رجال الإدارة لا يرضونه ، أو يقدمون عليه كارهين اتقاء الغضب عليهم وتأخيرهم عن دورهم فى الترقية أو إنزال الأذى بهم ، ولعل هذا الإعنات قد أصبح فى طبيعة بعضهم فلا تتحرك ضمائرهم لما يقومون به ولا للأذى الذى ينتج عنه .

كيف كان يحدث هذا ؟ وكيف كانت ترضى عنه الحكومة المركزية أو تشجع عليه أو تأمر به ؟ . . .

سبب ذلك أننا لما يصبح احترام القانون فى طبعنا ، ولم يجر من أخلاقنا مجرى الدم فى العروق ؛ بل نحن على العكس من ذلك كنا نرى فى التحايل على القانون للتخلص من أحكامه « شطارة » نغتبط لها ونغبط أصحابها . وقد يكون مرجع ذلك إلى أن الظالمين الذين حكموا بلادنا أزماناً طويلة كانوا قد فرضوا علينا أحكاماً ظالمة وتشريعات يأباها العدل ، وأنا لم نكن نستطيع أن نثور صراحة بهذه الأحكام والتشريعات ، فكنا نتحايل عليها ونفرح لمخالفة ما فيها . وقد بلغ بنا الأمر فى ذلك أن صرنا نتحايل على أحكام الشريعة الإسلامية وأن وضع فقهاؤنا المؤلفات فى الحيل الشرعية . وهذا ديدن الشعوب الضعيفة التى لا تستطيع الثورة بالظلم وتحطيمه ، فهى تلجأ للحيلة وإن أبتها الأخلاق الكريمة . وقد انتقل هذا الميراث إلى حكامنا فأصبحوا يلجأون إلى الحيلة لتفادى حكم القانون ، لا هرباً من بطش القانون وظلمه ، بل هرباً مما يفرضه القانون من ضمانات للحرية ، وإمعاناً فى ظلم الناس ، اقتناعاً بأن « العاجز من لا يستبد » .

والعجيب أن كبراءنا وقادتنا لم يتخلصوا من هذا الميراث ، ولم تهدهم دراساتهم فى تاريخ الشعوب ولا هداهم تفكيرهم فيما يفرضه العدل ، لادراك ما يجر هذا الخلق على الأمة من شر ووبال . فرؤساء الوزارات والوزراء والحكام على اختلاف مراتبهم لم تكن تأبى ضمائر أكثرهم أن يظلموا وأن يحابوا وأن يرفعوا رجلا ظلماً ويخفضوا آخر ظلماً كذلك ؛ وكانوا لا يخشون الله فيما يصنعون من ذلك ، ولا يعنون بما يترتب عليه من نتائج فى حياة الأمة ليومها ولغدها ولمستقبلها . ولو أنهم أفادوا من دراساتهم فى تاريخ الأمم لأدركوا أن العدل هو حقاً أساس الملك ، وأن احترام القانون هو وحده الكفيل برقى الأمم وتقدمها ، وأن الحرية الصحيحة هى المدرسة لا مدرسة مثلها تتعلم فيها الشعوب وتبلغ من طريقها مدارج العظمة والمجد . ولهذا تعنى الأمم العريقة فى الحضارة بتنشئة أبنائها على احترام القانون فى كل كبيرة وصغيرة فإذا هدى الإنسان رأيه إلى أن قانوناً ظالم واجب الإلغاء لم يكن التحايل على هذا القانون ومخالفته وسيلة الرجل الحر والشعب الحر للتخلص من القانون الظالم ، بل كان النداء بإلغاء القانون ، مع احترامه ، الوسيلة إلى أن يلغى ، أو كانت الثورة الصريحة على القانون الظالم وتحمل نتائج هذه الثورة هى الوسيلة لتغيير هذا القانون أو إلغائه .

لم نكن قد بلغنا بعد فى مصر هذه المرحلة الكريمة . لذلك أخذ رجال الإدارة يرهقون من استقبلونا فى المنوفية ومن احتفلوا بنا ، ولذلك عدلنا عن متابعة التنقل فى الأقاليم ضناً بحرية أنصارنا ومصالحهم ، وأخذنا من جديد نفكر فيما يجب أن نقوم به لمعارضة الحكومة فى سياسة البطش واستغلال النفوذ وإشاعة السوق السوداء وما إلى ذلك من مثله .

وإنى لفى منزلى ذات صباح إذ دخل على مكرم عبيد (باشا) ولم يلبث حين استقر به المجلس أن دفع إلىَّ كتاباً ملفوفاً فى ورق أزلته فإذا للكتاب غلاف أسود . فقلت : ما هذا ؟ قال : هذا هوالكتاب الأسود الذى جمع فضائح النحاس ووزارته ، قلت : ومتى طبعت هذا الكتاب ؟ قال : أتذكر إذ كنا نتحدث فى الوسيلة لمطالعة الرأى العام بأعمال النحاس وزملائه ؟ من ذلك التاريخ استعنت بكل من استطعت الاستعانة بهم لجمع هذه البيانات ، وبكل من استطعت الاستعانة بهم لتبويبها وترتيبها ، وبكل من استطعت الاستعانة بهم لطبعها فى هذا الكتاب . وهؤلاء جميعاً عدد قليل جداً . ولم أرد أن أظهر أحداً على ما نقوم به ليظل السر فى أضيق حدوده . ولم يكن ذلك مخافة أن يفشيه أحد من إخواننا فى المعارضة ، ولكننى خشيت أن تسقط كلمة هنا أو هناك من غير عمد فتقف عليها الحكومة فتفسد علينا عملنا . والآن قد تم بحمد الله وبدأنا نوزع الكتاب . وهذه نسخة من نسخه الأولى حملتها إليك

نفسى . وسترى حين تقرؤها العجب العجاب .

وتوفرت على قراءتها فور انصرافه من عندى فوجدت فيها العجب العجاب فعلا . لقد كنت أعرف من قبل الشيء الكثير مما احتوته . لكننى ألفيت فيها إلى ذلك ما لم أكن أعرف مما أثار دهشتى . صحيح أن الوفد درج ، فى جميع الفترات التى تولى فيها الوزارة ، على أن يجعل الحكومة وفدية لحماً ودماً ، فلا يسند المناصب الرئيسية إلا لمن يطمئن إلى وفديتهم ، ولا يرى بأساً بأن يظفر إلى هذه المناصب بأشخاص كل كفايتهم إخلاصهم لهذه الوفدية . وصحيح أنه جعل للنواب والشيوخ الوفديين الكلمة النافذة والسلطان المطلق فى دوائرهم . لكن الأمر فى هذه المرة انتقل من الحزبية السياسية إلى القرابة العائلية والمحسوبية الشخصية ، كما انتقل إلى استغلال الحكم فى الكبيرة والصغيرة استغلالاً هوى فى بعض الأحيان إلى الصغائر ، وضخم فى أحيان أخرى فتناول الضياع الواسعة . ذلك ما احتوى عليه الكتاب الأسود ، وذلك ما أثار دهشتى حين قرأته . فأما ما انطوى عليه من بطش الوفد بخصومه من طريق الأحكام العرفية فذلك ما لم يثر دهشتى لأننى كنت أعرف كل تفاصيله .

لم تمض أيام على زيارة مكرم (باشا) حتى كان الكتاب الأسود قد أثار فى البلاد كلها ضجة أى ضجة ، مع أن الرقابة على الصحف منعت الإشارة إليه ، وحتى كان الناس من كل الأحزاب يبذلون الجهد للحصول على نسخة منه . ولم يقف أمر هذا الكتاب فى حدود مصر ، بل بدأت الصحف الإنجليزية فى إنجلترا تتحدث عنه . واضطربت الوزارة للأمر وجعلت تفكر فيما يجب عليها أن تصنعه إزاء هذه الحملة العنيفة التى وجهت إليها ، والتى تشعر أن لبعض المقامات يداً فيها .

وكان رأينا نحن رجال المعارضة أن الوزارة فى موضوع الكتاب الأسود بين أمرين : إما أن تبلغ النيابة لتحقق ما احتواه ولترفع دعوى القذف على مكرم (باشا) إذا كان ما احتواه الكتاب غير صحيح ، وإما أن تسكت فتقبل ما اتهمها به وتقر بصحته . ولن يعترض على تحقيق النيابة بأن مكرم (باشا) نائب يتمتع بالحصانة البرلمانية ، فالأغلبية الوفدية الساحقة فى مجلس النواب كفيلة بأن ترفع عنه هذه الحصانة فى أقل من أربع وعشرين ساعة .

سكتت الوزارة طويلا قبل أن تتخذ إزاء الكتاب وإزاء صاحبه إجراء أياً كان نوعه ، مكتفية بمنع الصحف من الإشارة إلى الموضوع . وبعد أسابيع تقدم لمجلس الشيوخ سؤال من أحد أعضاء المجلس الوفديين عما تعتزم الحكومة اتخاذه من الإجراءات إزاء الكتاب وواضعه . وتأجل الرد على السؤال أربعة أسابيع وضعت الوزارة فى أثنائها خطتها بأن أوحت

إلى رجال حزبها فى كل من مجلسى البرلمان فقدموا أسئلة عن الوقائع التى وردت فى الكتاب الأسود ، وأخذ الوزراء يجيبون عن هذه الأسئلة بتفسير بعض الوقائع تفسيراً يخرجها من دائرة الحظر إلى دائرة الإباحة ، وبتصحيح بعض الوقائع تصحيحاً يلقى فى الذهن أنها صورت فى الكتاب الأسود بنية سيئة تصويراً قصد به إلى التشهير ، وبنى بعض الوقائع أو إبرازها فى صورة تختلف تمام الاختلاف عن الصورة التى أوردها الكتاب . ولا تجيز اللائحة فى كلا المجلسين لغير النائب أو الشيخ صاحب السؤال أن يعلق على الإجابة . وكثيراً ما كان التعليق بالشكر أو بتجريح واضع الكتاب الأسود .

كان الكثير من هذه الإجابات أدنى إلى مرافعات المحامين . وكان فى الكثير منها براعة لا ريب . وكانت تتوخى مهاجمة نقط الضعف ، أو ما يبدو أنه نقط الضعف ، وتغفل مسائل هامة . فلما طال أمر الأسئلة ، ذكرنا لمكرم عبيد (باشا) أن السبيل الطبيعى والوحيد لإظهار الرأى العام على الحقيقة ، بعد أن بدأت الصحف تروى ما يجرى فى البرلمان ، إنما يكون بأن يقدم هو استجواباً فى مجلس النواب يتيح له أن يشرح ما حاولت إجابات الوزراء على الأسئلة أن تشوهه ، ويدلى فيه بما لديه من حجج جديدة . وكان مكرم (باشا) متردداً بادئ الرأى ، اقتناعاً منه بأن الأغلبية الوفدية فى مجلس النواب ستقاطعه ، ثم زال تردده بعد ذلك شيئاً فشيئاً .

وقدم مكرم (باشا) استجوابه فأحدث تقديمه فى الرأى العام انتعاشاً عصبياً عجيباً شمل أنصار الوزارة ومعارضيها على السواء ، وكأنما كان الناس يظنون أن الأحكام العرفية القاسية المفروضة على مصر تمنع من التعرض للحكومة بأى نقد .

وجاء موعد نظر الاستجواب فاكتظت شرفات مجلس النواب على نحو لم تشهده من قبل قط . وبدأ مكرم (باشا) يشرح استجوابه وقد اتجهت الأنظار كلها إليه ، وقد أعد أنصاره الشبان المتعلمون فى مجلس النواب عدتهم لمواجهة المقاطعات والمقاطعين . واستغرق شرح الاستجواب جلسات كان حاضروها رجالا ونساء يزدادون فى كل جلسة عما كانوا فى الجلسة التى سبقها . وبح صوت مكرم (باشا) بعد هذه الجلسات لكثرة ما تكلم ، ولكثرة ما قوطع ، وإن شهد الجميع بأن رئيس المجلس حرص على حماية المنبر فى هذه المناسبة بدقة غاية الدقة .

ورد النحاس (باشا) على الاستجواب ، فبدأ يتناول النقط الضعيفة واستظهر تفاهتها بوضوح أشد الوضوح ، فصفق له أنصاره فى المجلس تصفيقاً حاداً مهد لنصره السريع الحاسم . ولم يكن مكرم (باشا) ولم يكن أحد منا فى شك من أن نتيجة الاستجواب ستكون

الانتقال لجدول الأعمال ، وأن الوزارة ستنال تصفيق البرلمان ؛ لكنا لم نكن فى شك كذلك من أن هذا الاستجواب سيكون له من الأثر فى الرأى العام وفى الحياة السياسية ما يبعث إلى الجو الذى ترزح مصر تحته قبساً من نور يخفف من هذا الظلام الذى خيم عليها وخنق كل صور الحرية فيها .

لم أذكر شيئاً مما احتواه الكتاب الأسود ضناً بهذه المذكرات عن أن تعلق بها شبهة الجدل الحزبى . وإنما يقتضينى المقام أن أذكر أن هذا الكتاب تناول عدداً كبيراً جداً من وقائع استغلال النفوذ ، وبعضها تافه كإرسال شحنة من الفول من جهة إلى أخرى بالسكة الحديد من غير أجر لأنها مرسلة باسم أحد الوزراء ، وأن ضخامة هذا العدد من الوقائع جنت على الكتاب الأسود أكثر مما أفادته . ذلك أن بعض هذه الوقائع أصابه بعض التحريف ، وبعضها لم يكن دقيقاً كل الدقة . وليست مهاجمة وزارة لمجافاتها نزاهة الحكم بحاجة إلى مثل هذا العدد الكبير من الوقائع ، بل يكفى فيها ذكر عدد محدود من وقائع تخالف النزاهة ، على أن تكون هذه الوقائع ثابتة ثبوتاً قطعياً لا تتطرق إليه ريبة . هنالك يوقن الرأى العام بأن الحكم ليس نزيهاً فى مجموعه ، لأنه يعلم أن من الصعب ، أن لم يكن من المستحيل ، الوقوف على كل الوقائع التى تجافى نزاهة الحكم ،وأصعب منه إقامة الدليل على صحة هذه الوقائع . فإذا ثبت بعض الوقائع ثبوتاً قطعياً أيقن الرأى العام أن تصرفات القائمين بالأمر ليست ومجموعها فوق مستوى الشبهات، لأن النزاهة صفة قائمة بضمير الحاكم . وإذا أجاز ضمير الحاكم مخالفة النزاهة فى أمر هان عليه أن يجيز هذه المخالفة فى أمور ، بل أصبح هذا الضمير ولا ثقة للرأى العام به ، ولا اطمئنان للرأى العام إليه ، وأصبح الحاكم الذى شابت نزاهته الشوائب منظوراً إليه على أنه قدير على مخالفة العدل والقانون كلما دعاه إلى مخالفتهما هوى أو منفعة .

والواقع أن ولاية الحكم تقتضى صاحبها من مراقبة النفس ومحاسبة الضمير ومراعاة العدل والتقيد بالقانون ما ينوء به الأكثرون ولا يقدرون عليه إذا تركوا لأنفسهم ولم يكن عليهم رقيب من ضميرهم ومخافتهم الله . والرأى العام فى الأمم المؤمنة بسلطانها هو الرقيب الحسيب ، وهو الذى يجعل من يخالف القانون أو العدل أو النزاهة عاجزاً عن البقاء فى منصبه مضطراً لترك هذا المنصب لأول ما تقع منه هفوة من الهفوات . فقد علمت التجارب هذا الرأى العام أن الظلم الذى يعصف بطائفة من الأمة اليوم ، يعصف بالطائفة الأخرى غداً ، وأن قيام الحكم على أساس من محاباة الأنصار يفيد عدداً محدوداً من أبناء الشعب ، لكنه يضر

بمجموع الشعب ضرراً بليغاً ، ويدفع هذا الشعب ، وله من الحيوية والوعى وقوة الإدراك حظ عظيم ، إلى التذمر وإلى الثورة .

أباحت التقاليد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أول عهدها بالاستقلال ، أن يجىء الحزب الذى يتولى الحكم – سواء أكان الحزب الجمهورى أم الحزب الديمقراطى – بأنصاره إلى مناصب الدولة ويقصى خصومه عن هذه المناصب ، ولاحظ الرأى العام أن الأمور لا تسكن إلى قرار ، بل تظل مضطربة على نحو يهدد المرافق العامة بأشد الأخطار ، وأيقن أن مرجع ذلك إلى هذا التقلقل الحزبى المستمر ، فثار بهذا التقليد وأصر على أن تكون لموظفى الدولة ضمانات تحميهم حين انتقال الحكم من حزب إلى حزب ، وكذلك كان . واستقرت الأمور وسارت المرافق العامة فى طريقها السوى ، وتقدمت الدولة سراعاً ، فأصبحت الولايات المتحدة أقوى دولة فى العالم ، وأشد الدول كفالة لحرية أبنائها ، وحرصاً على تمتع كل فرد بحقه فى الحرية متاعاً كاملا .

فأما الأمم التى يضعف رأيها العام عن محاسبة الحكام ، فتنبت فيها طائفة الوصوليين والنفعيين الذين يجرون لاهثين فى مواكب الحكام ، ليفيدوا لأنفسهم من المنافع العاجلة ما يؤذى سمعة الحكم ويفسد القائمين به ، ويصرفهم عن التعلق بالأمور العامة إلى محاباة هؤلاء النفعيين الذين يظهرون لهم من التعلق بأشخاصهم ومن تمجيدهم ما يزدريه الرجل ذو الهمة ، وما تنتفخ له أوداج العاجز الضعيف الذى لا يملك من القدرة على الحكم إلا الجعجعة الفارغة والكلام الأجوف . ولذا ترى سير هذه الأمم بطيئاً برغم حيوية طائفة عظيمة من أبنائها وقدرتهم على العمل والإنتاج . لكن هذه الحيوية وهذه القدرة تظلان كامنتين لأن هذه الطائفة وحدها لا تكوّن الرأى العام . والرأى العام القوى المستنير ، الذى يزدرى قطيع الهمل من المرتزقة ومن الجهال ، هو وحده الرقيب العتيد الذى يستطيع أن يبرز قبضة يده للظالم فيردعه عن ظلمه ، وللمستبد فيردعه عن استبداده وعن طغيانه .

* * *

لم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند الاستجواب والرد عليه وانتقال مجلس النواب إلى جدول الأعمال ، بل رأى النحاس (باشا) فيما أقدم عليه مكرم (باشا) هرطقة وتجديفاً لا يجوز معهما أن يبقى عضواً بمجلس النواب . لذلك تقدم إلى المجلس طعن جاء فيه أن مكرم (باشا) قد اجترح بما صنع أمراً نكراً يتنافى مع كرامة النيابة عن الأمة ويجب لذلك فصله من مجلس النواب وإسقاط صفة النيابة عنه . هنـالك ذكرت الحديث الذى دار ،

عقب حل مجلس النواب ، بين إبراهيم (بك) الطاهرى ومكرم (باشا) ، وكان يومئذ لا يزال وزير المالية والسكرتير العام للوفد ، وكيف رفض مكرم (باشا) ما طلبه الطاهرى (بك) من ترك الثلث من عدد مقاعد المجلس للمعارضة بحجة أن النحاس (باشا) لا يرضى أن ينزل عن أكثر من الربع حتى تتوافر له جميع الأغلبيات الدستورية ، وبينها أغلبية فصل أعضاء المجلس الذين لا يرضى الوفد عنهم . فقد كان مكرم (باشا) أول من طبقت هذه القاعدة عليه ، ففصل من عضوية المجلس ، ثم فصل معظم أنصاره من هذه العضوية ، جزاء لهم عن تأييده وعن نشر الكتاب الأسود .

ولم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند فصل مكرم (باشا) وأكثر مؤيديه من عضوية البرلمان . فبعد زمن رأى النحاس (باشا) — بدافع من نفسه أو من سواه — أن لمكرم (باشا) نشاطاً ضاراً لا يجوز معه أن يتمتع بحريته ، ولذلك أمر ، بوصفه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، باعتقاله كما أمر من قبل باعتقال على ماهر (باشا) ومحمد طاهر (باشا) وغيرهما من كبار المصريين . وأرسل مكرم (باشا) إلى معتقل السرو وظل معتقلا إلى يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

كان الأمريكان والإنجليز يومئذ قد نزلوا فرنسا وبدءوا يجلون الألمان عنها ؛ وكان الروس من ناحيتهم قد قاوموا الألمان فى (ستالنجراد) مقاومة اضطرتهم إلى التراجع ، وأتاحت للروس من بعد ذلك أن يتقدموا إلى بروسيا الشرقية . وكانت بوادر نصر الحلفاء تتبدى فى الأفق نصراً حاسماً بغير شرط ولا قيد . وكان الإنجليز قد بدءوا يرون أن لم تبق لهم فى مصر حاجة باليد الحديدية التى جعلوا النحاس (باشا) وسيلتها منذ ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . وكان الملك فاروق قد أبدى منذ تولت وزارة النحاس (باشا) الحكم ضيقه بالسفير البريطانى سير مايلز لامبسون — الذى أنعم عليه بعد ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فصار لورد كيلرن — وعدم رضاه عن وزارة النحاس (باشا) . وكان ما لجأت إليه الوزارة خلال السنتين ونصف السنة التى سلختها فى الحكم من محاباة واستثناءات وإباحة لاستغلال النفوذ ومما هو من ذلك بسبب ، قد جعل بقاء الوزارة فى الحكم غير ممكن . وكان الناس فى مصر يشعرون بوطأة الأحكام العرفية وشدتها لما ترتب عليها من اعتقالات ورقابة على الصحف واستيلاء على أرزاق الناس وأقواتهم . وكان الجو كله يشعر بأن أمراً يوشك أن يقع .

وسافر لورد كيلرن فى أخريات الصيف إلى جنوب أفريقيا يمضى إجازته هناك . وبعد قليل من سفره بدأ الناس يتهامسون بأن الملك لم يبق له بالوزارة طاقة .

وإننى لفى منزلى بعد ظهر السابع من أكتوبر سنة ١٩٤٤ إذ دق التليفون وخاطبنى الدكتور أحمد ماهر (باشا) من رياسة مجلس الوزراء وطلب إلىَّ أن أوافيه هناك . ذلك أن الملك أقال الوزارة وعمد إليه بتأليف الوزارة التى تخلفها ، وماهر (باشا) يريد أن نتعاون فى هذا التأليف .

وذهبت إلى رياسة مجلس الوزراء . وقابلت الدكتور ماهر (باشا) وأخذنا نتبادل الرأى فى تأليف الوزارة الجديدة .

obeikandl.com